



## دراسة و اختبار العلاقة بين تفعيل مداخل المراجعة الخارجية وجودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة

د / محمود أحمد أحمد علي  
مدرس بقسم المحاسبة  
كلية التجارة - جامعة بني سويف

### ملخص البحث:

#### Abstract:

This research aimed to study and test the relation between activating the entrances of external auditing and quality of financial reports that listed in exchange market; this is by theoretical and applicable study, and by regarding the theoretical study the entrances of external auditing were shown whether individually, dual or joint and this research refers to the necessary effective relation between the entrances of individual auditing and the financial report. And this research summarizes also the entrances of external auditing and the dual relation that related to the financial reports. And finally, this research summarized the positive common role and the quality of financial reports. And in the applicable study they choose the assumptions of study which illustrated test of the financial report and the three subsidiary reports. Lastly, the test of the fourth subsidiary assumption illustrated that there is some moral differences between the entrance of the external individual auditing and the entrance of the dual joint auditing, and that to the profit of the common and dual auditing.

**Keywords:** external individual auditing – external dual auditing – external joint auditing – quality of financial report.

استهدف البحث دراسة واختبار العلاقة بين تفعيل مداخل المراجعة الخارجية وجودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة، وذلك من خلال دراسة نظرية وتطبيقية، فمن خلال الدراسة النظرية تم استعراض مداخل المراجعة الخارجية سواء الفردية أو الثنائية أو المشتركة. وخلص الباحث إلى وجود علاقة حتمية تأثيرية بين مدخل المراجعة الفردية وجودة التقارير المالية. كما خُصص الباحث أيضاً إلى أن مدخل المراجعة الثنائية له علاقة تأثيرية بجودة التقارير المالية. وأخيراً خُصص الباحث إلى الدور الإيجابي والعلاقة الحتمية التأثيرية بين أداء المراجعة المشتركة وجودة التقارير المالية. وفي الدراسة التطبيقية تم اختبار فروض البحث، حيث أظهر اختبار الفرض الأول والفروض الفرعية الثلاثة عدم تأثير المراجعة الخارجية الفردية على جودة التقارير المالية، بينما هناك تأثير للمراجعة الخارجية الثنائية والمشاركة على جودة التقارير المالية. وأخيراً أظهر اختبار الفرض الفرعي الرابع أنه توجد فروق معنوية بين مدخل المراجعة الخارجية الفردية ومدخل المراجعة الخارجية الثنائية والمراجعة الخارجية المشتركة وذلك لصالح مدخلي المراجعة الثنائية والمشاركة.

**الكلمات المفتاحية:** المراجعة الخارجية الفردية – المراجعة الخارجية الثنائية – المراجعة الخارجية المشتركة – جودة التقارير المالية.

## ١ - المقدمة:

Ratzinger- Sakel et al, 2013; Zerni et al, 2012) بأنها عملية يكلف من خلالها أثنين من مراقبي الحسابات، أو أكثر بمراجعة نفس القوائم المالية بطريقة تتضمن المشاركة في تخطيط عملية المراجعة، وتوزيع الجهد المبذول أثناء تنفيذ عملية المراجعة، وأخيراً إصدار تقرير مراجعة موحد يتم توقيعه من قبل جميع مراقبي الحسابات المسؤولين مسؤولية مشتركة فيما يتعلق بهذا التقرير.

وأخيراً هناك مدخل المراجعة الثنائية Dual Auditing ويعرفها البعض (Alanezi et al, 2014; Lin et al, 2012) بأنها القيام بعملية المراجعة من قبل أثنين من مراقبي الحسابات حيث يقوم كل منهما بمراجعة مستقلة للمعلومات المالية وإصدار تقرير مراجعة مستقل عن الآخر. وفي مصر يقوم بالمراجعة الثنائية كل من مراقب حسابات مستقل بالإضافة إلى الجهاز المركزي للمحاسبات. ويختلف مدخل المراجعة الثنائية عن مدخل المراجعة المزدوجة Double Auditing والذي يتم فيه مراجعة القوائم المالية بواسطة مراقب حسابات واحد، ولكن مرتين متتاليتين (Ratizinger - Sakal et al., 2013).

وأياً كان المدخل المتبع في عملية المراجعة الخارجية فإن مردود هذه المراجعة إضفاء المصداقية والثقة في القوائم المالية، بحيث تصبح ذات فائدة لمتخذي القرارات وأصحاب المصالح، خاصة المستثمرين في أسهم الشركات.

وبشأن جودة التقارير المالية Financial Reporting Quality فإن المستثمرين يحتاجون درجة عالية من الجودة في التقارير المالية، والتي

تعرف المراجعة الخارجية (علي، ٢٠٠٩) بأنها عملية منظمة للتجميع والتقييم الموضوعي للأدلة الخاصة بمزاعم العميل، بشأن نتائج الأحداث والتصرفات الاقتصادية لتحديد مدى تمشي هذه المزاعم مع المعايير المحددة وتوصيل النتائج لمستخدمي القوائم المالية وأصحاب المصلحة في المشروع. وعرفها (Arens et al, 2011) بأنها "عملية تجميع وتقييم للأدلة عن المعلومات لتحديد والتقرير عن درجة التوافق بين هذه المعلومات والمعايير الموضوعية مسبقاً. ويجب أن يكون القائم بهذه العملية شخص كفء ومستقل".

وتعتبر المراجعة نوعاً من خدمات التصديق Attestation Services والتي عرفها (Arens et al, 2011) على أنها "خدمات يقوم فيها المراجع بإبداء رأي عن مدى إمكانية الاعتماد على تأكيدات Assertions طرف آخر (الإدارة) على أن يكون هذا الرأي من خلال تقرير مكتوب يوجه إلى طرف ثالث". وتعد خدمات التصديق نوعاً من خدمات التوكيد المهني Professional Assurance Services، والتي تعرف على أنها خدمات مهنية مستقلة تهدف إلى تحسين جودة ومحتوى المعلومات لخدمة متخذي القرارات.

وبشأن مداخل المراجعة الخارجية، فهناك مدخل المراجعة الفردية والتي يقوم من خلالها مراجع خارجي واحد بمراجعة الحسابات من خلال مكتب مراجعة خاص أو من خلال الجهاز المركزي للمحاسبات.

كما أن هناك مدخل المراجعة المشتركة Joint Auditing ويعرفها البعض (Alanezi et al, 2012; Baldauf & Steckel, 2012;

إذن جوهر الاهتمام بالتقارير المالية هو التركيز على منفعة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات وأصحاب المصالح، وخاصة المستثمرين في أسهم الشركات، والذين يتخذون قرار الاستثمار بناءً على صدق المعلومات الواردة بالتقارير المالية وخلوها من أي تضليل وتحريف.

وبشأن العلاقة الحتمية بين مدخل المراجعة الخارجية المطبق وجوده التقارير المالية ومردودها لأصحاب المصالح، فقد توصلت دراسة (Alfaraih & Alanezi, 2012) إلى أن الالتزام من عدمه بمدخل المراجعة الخارجية المشتركة يؤثر على جودة التقارير المالية. وأشارت دراسات أخرى (Paugam & Casta, 2012; Lobo et al, 2013; Marmousez, 2009) إلى أن مزيج تفعيل مدخل المراجعة الخارجية المشتركة يؤثر بالتبعية على جودة التقارير المالية

وأشارت دراسات أخرى (Alsadoun & Aljaber, 2014; Ittonen & Tronnes, 2011; Karjalainen, 2012) إلى أن مدخلي المراجعة المشتركة والثائية له آثار إيجابية على جودتي المراجعة والتقارير المالية، خاصة في ظل توافر متغيرات رقابية معينة.

وبشأن الوضع في مصر فإن مدخل المراجعة الخارجية المشتركة يعد اختياريًا في الشركات المساهمة المصرية وشركات التأمين وشركات التخصيم<sup>(١)</sup> وذلك وفقاً لقانون الشركات رقم (١٥٩)

تؤدي إلى تحقيق الكفاءة المطلوبة للاستثمار. وتوفر جودة التقارير المالية معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين خاصة عن كمية وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية. ويؤدي عدم التلاعب بالأرباح إلى ضمان حد أدنى من جودة المعلومات المحاسبية. وكلما زادت جودة التقارير المالية تنخفض مخاطر الاستثمار على غرار ما يحدث في أسواق المال المتقدمة (Tang et al, 2008) (عبد الفتاح، ٢٠١٣)؛

وفيما يتعلق بمفهوم جودة التقارير المالية فقد اختلفت الآراء حول هذه المفهوم، حيث يرى (صليب، ٢٠٠٤) أن الإفصاح المالي الذي يتم بالتوقيت المناسب والتفاصيل والوضوح هو أساس جودة التقارير المالية. بينما يعرف (خليل، ٢٠٠٥) جودة التقارير المالية بأنها ما تتصف به المعلومات المحاسبية، التي تتضمنها تلك التقارير، من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين. ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف، وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والمحاسبية والفنية والمهنية لتحقيق الهدف من استخدامها والوصول لتقارير مالية جيدة. ويتم ذلك من خلال استراتيجيات أو إجراءات وآليات تساهم في الاهتمام بعملية إعداد التقارير.

ويرى (إبراهيم، ٢٠٠٨) أن جودة التقارير المالية هي ما تتسم به هذه التقارير من شفافية وإفصاح جيد عن المعلومات التي تعكس حقيقة المركز المالي والأرباح المحققة والمتوقعة للشركة بما يتفق مع أهداف واحتياجات المستثمرين الحاليين والمرتبين وغيرهم لترشيد قراراتهم.

(١) تنص المادة (١) من قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٣ بشأن الضوابط التنظيمية والرقابية لنشاط التخصيم على أن هذا النشاط يقصد به قيام شركة التخصيم بشراء الحقوق المالية الحالية والمستقبلية عن بيع البضائع وتقديم الخدمات مع قيامها بتقديم بعض الخدمات المرتبطة بإدارة تلك الحقوق (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠١٣).

تفعيل مدخل، أو ممارسة، هذه المراجعة؟ هذا ما سيجاول هذا البحث الإجابة عليه نظرياً وعملياً.

## ٢ - مشكلة البحث:

تواجه المراجعة الخارجية بمداخلها المختلفة تحديات كثيرة، خاصة الفردية منها. ومن أهم هذه التحديات ما يفرض من قيود من قبل الإدارة على مراقبي الحسابات مما قد يؤثر سلباً على استقلالهم وبالتالي انخفاض جودتي المراجعة والتقارير المالية. ويمكن التعبير عن مشكلة البحث في كيفية الإجابة على التساؤلات التالية نظرياً وعملياً:

- ما المقصود بجودة التقارير المالية وما هي أهم مقاييسها؟
- ما هي مداخل المراجعة الخارجية الثلاثة وعلاقتها بجودة التقارير المالية؟
- هل تختلف العلاقة التأثيرية بين مداخل المراجعة الخارجية وجودة التقارير المالية باختلاف مدخل هذه المراجعة؟
- إذا كانت الإجابة بنعم، فهل توجد هذه العلاقة التأثيرية فعلاً في بيئة الممارسة المهنية وبيئة الأعمال المصرية خاصة للشركات المقيدة بالبورصة؟

## ٣ - هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة مداخل المراجعة الخارجية (فردية - مشتركة - ثنائية) واختبار العلاقة بين هذه المداخل وجودة التقارير المالية للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية، نظرياً من جهة وعملياً من جهة أخرى.

## ٤ - أهمية ودوافع البحث:

تتبع أهمية ودوافع البحث من جانبين الأكاديمي والعملية، فعلى الجانب الأكاديمي هناك ندرة ملموسة

لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٨ وقانون الإشراف والرقابة على التأمين رقم (١٠) لسنة ١٩٨١ وقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٣ بشأن الضوابط التنظيمية والرقابية لنشاط التخصيم.

ويعد تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة إجبارياً في البنوك وصناديق الاستثمار وشركات الإيداع والقيود المركزي وشركات التمويل العقاري وشركات توظيف الأموال وصندوق حماية المستثمر، وذلك وفقاً لقانون رأس المال رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ وقانون الإيداع والقيود المركزي رقم (٩٣) لسنة ٢٠٠٠ وقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم (٨٨) لسنة ٢٠٠٣ وقانون التمويل العقاري رقم (١٤٨) لسنة ٢٠٠١ وقانون الشركات العاملة في تلقي الأموال لاستثمارها رقم (١٤٦) لسنة ١٩٩٨ وقرار رئيس الهيئة العامة لسوق المال رقم (١٠٦) لسنة ٢٠٠٦ بإصدار النظام الأساسي لصندوق حماية المستثمر.

أما بخصوص مدخل المراجعة الخارجية الثنائية فيطبق في مصر بصورة إجبارية على الشركات التي لا تعتبر من شركات القطاع العام والتي يساهم فيها شخص عام أو شركة قطاع عام أو بنك من بنوك القطاع العام بما لا يقل عن ٢٥% من رأسمالها. وذلك وفقاً لقانون الجهاز المركزي للمحاسبة رقم (١٤٤) لسنة ١٩٨٨ والمعدل بالقانون رقم (١٥٧) لسنة ١٩٩٨.

ومن المنطقي حسبما سبق أن تجيب البحوث الأكاديمية على سؤال منطقي مؤداه إذا كانت المراجعة الخارجية تؤثر إيجاباً على جودة التقارير المالية فهل يختلف هذا التأثير باختلاف

**٦ - حدود البحث:**

يقتصر البحث على المراجعة الخارجية للقوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات المقيدة بالبورصة فقط للشركات الصناعية والتجارية المقيدة بالبورصة. ولذلك يخرج عن نطاق البحث شركات القطاع المالي، ويخرج عن نطاقه أيضاً خدمات مراقب الحسابات الأخرى مثل الفحص المحدود والتوكيد المهني والمراجعة المستمرة.

كما يخرج عنه أيضاً الشركات الصناعية والتجارية غير المقيدة بالبورصة. وأخيراً فإن قابلية النتائج للتعميم مشروطة بضوابط إجراء الدراسة التطبيقية.

**٧ - خطة البحث:**

وفقاً لأهداف البحث، ولمعالجة مشكلته بصورة منطقية، وفي ضوء حدوده، يستكمل البحث كما يلي:

١/٧ : جودة التقارير المالية وأهم مقاييسها.

٢/٧ : تفعيل مداخل المراجعة الخارجية وعلاقتها بجودة التقارير المالية.

١/٢/٧ : تحليل العلاقة بين مدخل المراجعة الفردية وجودة التقارير المالية واشتقاق الفرض الفرعي (١/١).

٢/٢/٧ : تحليل العلاقة بين مدخل المراجعة الثنائية وجودة التقارير المالية واشتقاق الفرض الفرعي (٢/١).

٣/٢/٧ : تحليل العلاقة بين مدخل المراجعة المشتركة وجودة التقارير المالية واشتقاق الفرض الفرعي (٣/١).

في البحوث المتعلقة بموضوع البحث خاصة في بيئة الممارسة المهنية في مصر .

وعلى الجانب العملي فإن جودة التقارير المالية، وما تحويه من معلومات محاسبية، يعتمد عليها أصحاب المصالح، خاصة المستثمرين في الأسهم في اتخاذ قراراتهم، كما أن هذه الجودة تتأثر بمدخل المراجعة الخارجية المطبق، ولذلك فإن الحصول على دليل عملي لتلك العلاقة في بيئة الممارسة المهنية في مصر أمر مطلوب بحثياً.

ومن أهم دوافع هذا البحث المساهمة في تضيق الفجوة الأكاديمية في هذا الشأن، وأيضاً إيجاد دليل عملي على العلاقة محل الدراسة يساهم إيجاباً في إعادة نظر الجهات التشريعية والرقابية، خاصة هيئة الرقابة المالية والبنك المركزي، في جدوى الإلزام بالمراجعة الثنائية والمراجعة المشتركة، أو على الأقل الاطمئنان إلى جدوى هذين المدخلين عملياً في مصر .

**٥ - فروض البحث:**

سوف يتم اشتقاق فروض البحث نظرياً، والتي سيتم اختبارها تطبيقياً لاحقاً، وهي كالتالي:

ف١ : يختلف تأثير المراجعة الخارجية على جودة التقارير المالية باختلاف تفعيل مدخل هذه المراجعة.

ف١/١ : يؤثر مدخل المراجعة الخارجية الفردية إيجاباً على جودة التقارير المالية.

ف٢/١ : يؤثر مدخل المراجعة الخارجية الثنائية إيجاباً على جودة التقارير المالية.

ف٣/١ : يؤثر مدخل المراجعة الخارجية المشتركة إيجاباً على جودة التقارير المالية.

ف٤/١ : توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين اختلاف تفعيل مداخل المراجعة الخارجية وجودة التقارير المالية.

يتم من خلال جودة المعلومات الواردة بها، لذا فإنه من الصعب إيجاد تعريف شامل وقاطع لجودة هذه التقارير وأساليب تقييمها، (إبراهيم، ٢٠٠٨) ويشير الفكر المعاصر للجودة إلى أهمية التركيز على مفهوم مرونة الاستخدام وأخذ وجهة نظر مستخدم المعلومات عند تحديد الجودة، باعتبار أن المستخدم النهائي هو الفيصل في الحكم على مدى جودة المعلومات (سامي، ٢٠٠٠).

ويرى (خليل، ٢٠٠٥) أن جودة التقارير المالية هي ما تتصف به المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، وأن تخلو من التحريف والتضليل، وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والمهنية والفنية لتحقيق الهدف من استخدامها. ويتم ذلك من خلال استراتيجيات وإجراءات وآليات تساهم في الاهتمام بعملية إعداد التقارير المالية من حيث عرض ومضمون تلك التقارير، وبحيث تتميز بالإيضاح والبساطة بما يتناسب مع احتياجات المستخدمين بما يمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة.

ويرى (إبراهيم، ٢٠٠٨) أن الجودة في التقارير المالية هي ما تتسم به من شفافية وإفصاح جيد عن المعلومات التي تعكس حقيقة المركز المالي والأرباح المحققة والمتوقعة للشركة بما يتفق مع أهداف واحتياجات المستثمرين الحاليين والمرتبين وغيرهم لترشيد قراراتهم الاستثمارية. ويرى (الديسبي، ٢٠٠٥) أن جودة التقارير المالية تعني كافة إجراءات إعداد هذه التقارير وعمليات التحقق التي يتم القيام بها من خلال المراحل المتتابعة لهذه التقارير، بهدف تقديم تأكيد مناسب للمساهمين وغيرهم من مستخدمي المعلومات المحاسبية بشأن

٤/٢/٧ : خلاصة العلاقة بين مداخل المراجعة الخارجية وجودة التقارير المالية واشتقاق الفرضين الرئيسي (ف ١) والفرعي (٤/١).

٣/٧ : منهجية البحث.

١/٣/٧ : الهدف من الدراسة التطبيقية.

٢/٣/٧ : مجتمع وعينة الدراسة.

٣/٣/٧ : توصيف وقياس المتغيرات.

٤/٣/٧ : أدوات وإجراءات الدراسة.

٥/٣/٧ : التحليل الإحصائي ونتائج اختبار الفروض.

٤/٧ : نتائج البحث والإجابة على تساؤلاته.

٥/٧ : توصيات البحث.

٦/٧ : مجالات البحث المستقبلية.

### ١/٧ : جودة التقارير المالية وأهم مقاييسها:

تحظى جودة التقارير المالية باهتمام أصحاب المصالح، خاصة المستثمرين في الأسهم. وتزايد هذا الاهتمام بعد حدوث الأزمة المالية العالمية الأخيرة وانهايار بعض الشركات (عبد الفتاح، ٢٠١٣) هذا بالإضافة إلى ما أثارته حالات احتيال الشركات العالمية من جدل كبير عند كثير من المستخدمين، مما أدى إلى انخفاض الثقة في جودة ومصداقية تمثيل التقارير المالية للواقع الحقيقي للشركة. ولقد ترتب على ذلك ضرورة وجود معيار موثوق به للحكم على جودة التقارير المالية، وترتبط جودة التقارير المالية بجودة المعلومات الواردة بها، بالإضافة إلى مراعاة

الجودة في جميع مراحل إعداد هذه التقارير بدءاً من إدارة الشركة وإنهاءً بعمل المراجع الخارجي.

وفيما يتعلق بمعنى ومفهوم جودة التقارير المالية فقد اختلفت الآراء حوله وذلك لأن تقييم هذه الجودة

مستقبلية لأعمالها، بالإضافة إلى التعرف على رؤية الإدارة.

- **مدخل حماية المساهم أو المستثمر**، ويتم الحكم على جودة المعلومات المحاسبية، وبالتالي جودة التقارير المالية، من خلال مدى وضوح المعلومات وتكاملها، أي يهتم فقط بخاصية واحدة لجودة المعلومات وهي الإفصاح العادل والكامل للتقارير المالية.

- **مدخل ثقة الطرف الثالث في التقارير المالية**، ويعني أن يتم الحكم على جودة التقارير المالية بمدى ثقة الطرف الثالث (المجتمع) في هذه التقارير.

وبشأن نماذج (مقاييس) قياس جودة التقارير المالية. يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

#### أ- نماذج تعتمد على إدارة الأرباح وجودتها:

يعرف (محمود، ٢٠١٠) إدارة الأرباح بأنها ظاهرة تحدث عندما يستخدم المدبرون أحكامهم الشخصية وخبراتهم في إعداد القوائم والتقارير المالية، وذلك من خلال اختيار أو تغيير سياسات محاسبية معينة، إلى جانب التحكم في توقيت حدوث معاملات الشركة من أجل تعديل القوائم المالية بهدف تضليل حملة الأسهم (أو بعضهم) فيما يتعلق بالأداء الاقتصادي للشركة، أو بهدف التأثير على قيمة بعض العوامل التي تعتمد على الأرقام المحاسبية الظاهرة بالقوائم والتقارير المالية.

وعرفها (عبد القادر، ٢٠١٤) بأنها تدخل متعمد من جانب الإدارة في عملية إعداد التقارير المالية بهدف التأثير على الأنشطة التي ينتج عنها رقم الربح، أو على أسلوب معالجة تلك الأنشطة، أو على كيفية عرضها في القوائم المالية، بما يساهم

إعداد وإصدار ومراجعة التقارير المالية بما يتفق مع المعايير المهنية والمتطلبات التنظيمية.

ويتطلب تحقيق جودة التقارير المالية عن أعمال الشركة تحقيق ثلاثة أنواع من الجودة (عبيد الله، ٢٠٠٥) وهي جودة صياغة التقرير، من حيث اختيار كلمات واضحة ومفهومة، وجودة المحتوى من حيث خلو التقارير من الأخطاء الجوهرية بالإضافة إلى الاكتمال والدقة، وجودة عرض التقرير من حيث التوقيت المناسب والاتساق والثبات والحياد والشفافية.

وفي شأن مداخل تقييم جودة التقارير المالية فهي تنقسم إلى ثلاثة مداخل (مشابيط، ٢٠٠٦) كما يلي:

- **مدخل احتياجات المستخدم**: وتعني الجودة طبقاً لهذا المدخل توفير احتياجات مستخدمي التقارير المالية ومدى استقانتهم من المعلومات التي تحتويها تلك التقارير ويركز هذا المدخل على قضايا التقييم، ويتفرع من هذا المدخل مدخلان فرعيان هما:

○ الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FABS، حيث حددت قائمة المفاهيم رقم (٢) الخصائص النوعية، الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية حتى تصبح مفيدة لمستخدمي التقارير المالية.

○ مدخل لجنة جنكنز Jenkins Committee Approache. ويتفق هذا المدخل مع الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي إلا أنه حدد بدقة احتياجات المستخدمين من المعلومات من خلال تحديد عدة مفاهيم ترتبط بالتحليل المستقل لكل قطاع من قطاعات الشركة وفهم طبيعة مشروعاتها، والحصول على رؤية

إلى إدارة الأرباح بهدف تحقيق مكاسب معينة للإدارة وهذا ما يؤكد العلاقة الحتمية بين المراجعة الخارجية وجودة التقارير المالية من خلال قياس إدارة الأرباح واعتبارها مؤشراً لجودة التقارير المالية.

ويحتاج أصحاب المصالح، خاصة المستثمرين في الأسهم، تقارير مالية ذات جودة، وبالتالي يميلون إلى تفضيل وجود مراقب حسابات أو أكثر يستطيع توفير هذه الجودة.

وإذا كان من الممكن استخدام إدارة الأرباح للحكم على مدى جودة التقارير المالية، فإن هناك مقاييس (نماذج) يمكن من خلالها قياس إدارة الأرباح ومنها نموذج Jones المعدل ( Dechow et al, 1995) والذي سيقوم الباحث باستخدامه وهو ما سيتم عرضه تفصيلاً في الدراسة التطبيقية.

وتقوم معظم النماذج المستخدمة في قياس إدارة الأرباح على حساب الاستحقاق الإجمالي Total Accruals وهو عبارة عن الفرق بين صافي الربح قبل البنود غير العادية والاستثنائية، والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. ويتكون الاستحقاق الإجمالي من الاستحقاق الاختياري Discretionary Accruals والاستحقاق غير الاختياري Nondiscretionary Accruals.

ويقصد بالاستحقاق الاختياري استخدام الإدارة لأساس الاستحقاق لتحقيق الأرباح المستهدفة اعتماداً على استخدامها لحكمها الشخصي في إعداد بعض التقديرات المحاسبية مثل تقدير أعمار حسابات العملاء، والعمر الإنتاجي للأصول الثابتة. أما الاستحقاق غير الاختياري فهو عبارة عن استخدام أساس الاستحقاق بشكل طبيعي لمقابلة الإيرادات والمصروفات دون محاولة الإدارة استخدام حكمها

في التأثير على مستخدمي تلك القوائم لتحقيق أهداف معينة.

وفقاً لـ(عبد القادر، ٢٠١٤) هناك دوافع متعددة لإدارة الأرباح وهي:

تحقيق منافع ذاتية انتهازية للإدارة - الرغبة في الالتزام بشروط المديونية - تحقيق مستويات مستهدفة للربح - الرغبة في إصدار أسهم الشركة في السوق - الرغبة في تخفيض التكاليف السياسية - الرغبة في تأييد تبتؤات الإدارة السابق نشرها.

وتستطيع إدارة الشركة ممارسة إدارة الأرباح من خلال مدخلين: (محمود، ٢٠١٠)

- مدخل استخدام المتغيرات الحقيقية لإدارة الأرباح، وذلك من خلال التحكم في توقيت حدوث بعض الأنشطة سواء كانت متعلقة بالإنتاج أو الاستثمار، بما يعني إمكانية تأجيل عمليات مالية لسنة تالية، أو تقديم عمليات كان ينبغي القيام بها في سنة تالية.

- مدخل استخدام الطرق المحاسبية لإدارة الأرباح، وذلك من خلال اختيار أو تغيير السياسات والتقديرات المحاسبية وإعادة تبويب المعلومات المحاسبية بقائمة الدخل.

وهناك تأثيرات متعددة مترتبة على إدارة الأرباح، أهمها التأثير السلبي على جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية بالإضافة إلى زيادة احتمالات تعرض الشركة في المستقبل للفشل المالي وتدهور المركز التنافسي لها وبالتالي الأضرار بمصالح المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى.

وتتعرض مهنة المحاسبة والمراجعة لعدد من الانتقادات المتعلقة بضعف دور مراقب الحسابات في منع أو التقرير عن ممارسات الإدارة التي تهدف

الأرباح تزداد كلما كانت أخطاء القياس أو التقديرات أو التقدير عند حددها الأدنى.

**ج- نماذج تعتمد على مدى التحفظ في القوائم المالية**

ومن هذه النماذج نموذج (Givoly et al, 2009)، ووفقاً لهذا النموذج، فإنه لا يوجد مقياس وحيد لجودة المعلومات المحاسبية يمكنه أن يتضمن جميع الأبعاد اللازمة لقياس هذه الجودة. وهناك عدد من الخصائص المرتبطة بالجوانب المختلفة لجودة الأرباح، ومن أمثلتها مدى صدق المستحقات، وأخطاء التقدير بالنسبة للمستحقات، ومدى التحفظ في التقرير المالي. وأيضاً نموذج BASU (BASU, 1997) ونموذج MTB.

**٢/٧: تفعيل مداخل المراجعة الخارجية وعلاقتها بجودة التقارير المالية:**

هناك مداخل متعددة للمراجعة الخارجية سواء الفردية منها، أو الثنائية أو المشتركة، وسيتم عرض كل مدخل على حدة وعلاقته بجودة التقارير المالية واشتقاق فروض البحث، وذلك كما يلي:

**١/٢/٧: تحليل العلاقة بين مدخل المراجعة الفردية وجودة التقارير المالية واشتقاق الفرض الفرعي (١/١):**

يقصد بمدخل المراجعة الفردية قيام مكتب مراجعة خارجي أو الجهاز المركزي للمحاسبات، بأعمال المراجعة، وإصدار تقرير المراجعة. فمراقب الحسابات يكون مكلفاً من قبل المساهمين للقيام بأعمال المراجعة، لذا يقبل التكليف ويخطط ويؤدي عملية المراجعة طبقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها. وينشأ الطلب على المراجعة من خلال الدور الرقابي الذي يؤديه مراقب الحسابات في العلاقة

الشخصي في تطبيق هذا الأساس لتحقيق مصلحة خاصة.

ويمكن استخدام الاستحقاق الاختياري كمؤشر لإدارة الأرباح، حيث يشير الرقم الموجب إلى أن هناك تأثير متعمداً، أو تحكماً، من قبل الإدارة في اتجاه زيادة الأرباح، وبالتالي تقل جودة التقارير المالية، بينما يشير الرقم السالب إلى أن هناك تأثيراً متعمداً أو تحكماً في اتجاه تخفيض الأرباح، وبالتالي تقل جودة التقارير المالية أيضاً. وإذا كان الرقم صفراً، أو قريب من الصفر فإن هذا يعني عدم وجود إدارة للأرباح وبالتالي تكون جودة التقارير المالية أعلى.

**ب - نماذج تعتمد على مقاييس جودة المستحقات Accruals Quality**

ومن أشهر هذه النماذج نموذج (Verdi, 2006). ووفقاً لهذا النموذج يمكن تقدير جودة التقارير المالية باستخدام مقاييس جودة المستحقات. ويقوم هذا النموذج على فكرة مؤداها أن الاستحقاق يمثل تقديراً للتدفقات النقدية المتوقعة، كما أن الأرباح سوف تكون أكثر تعبيراً عن التدفقات المتوقعة عندما يكون خطأ القياس المتضمن Embedded في عملية المستحقات عند حده الأدنى. ويتضمن قياس جودة التقارير المالية كل من مكونات الاستحقاق غير الاختياري، ومكونات الاستحقاق الاختياري.

ومن النماذج المستخدمة، والمعتمدة على جودة المستحقات، نموذج (Yu & Sivaram, 2008). ووفقاً لهذا النموذج، تتمثل أهم مقاييس جودة الأرباح والتي تستخدم على نطاق واسع في الدراسات المحاسبية في مقياس جودة المستحقات، إلى جانب مقياس مدى استمرارية الأرباح. ويلاحظ أن جودة

اختلاف أتعاب المراجعة في عشرين دولة، وبعض العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر على الطلب على جودة المراجعة. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين أتعاب المراجعة وجودتي المراجعة والتقارير المالية. بينما أشارت دراسة (الشاطري والعنقري، ٢٠٠٦) إلى أن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في تحديد أتعاب المراجعة، ومنها حجم المنشأة الخاضعة للمراجعة وتعقيدات عملية المراجعة، ممثلة في عدد الشركات والفروع التابعة، وخطر المراجعة Audit Risk، وأتعاب الخدمات الأخرى. وتؤثر أتعاب المراجعة بدورها على جودة المراجعة، والتي تؤثر بدورها على جودة التقارير المالية.

وأثبتت دراسة (DeAngelo, 1981) وجود علاقة إيجابية بين جودة المراجعة وحجم منشأة المراجعة، فكلما كبر حجم منشأة المراجعة كلما قلت الحوافز لدى مراقب الحسابات للتصرف بصورة انتهازية، ومن ثم يتحسن مستوى جودة المراجعة. وأشارت الدراسة إلى أن حجم منشأة المراجعة يقاس بعدد عملائها، وأن منشآت المراجعة التي تتميز بكثرة عملائها تتعرض لخسائر كبيرة إذا فشلت في اكتشاف التلاعب Fraud في القوائم المالية، ومن ثم، تسعى إلى تحسين جودة عملية المراجعة. واستندت دراسات أخرى أيضاً إلى حجم منشأة المراجعة لقياس مستوى جودة المراجعة (Krishnan, 2003; Kim et al, 2003) وأشارت إلى أن منشآت المراجعة الكبيرة عادة ما تقدم مستوى عال من جودة المراجعة بالمقارنة بالمنشآت الصغيرة.

وبشأن العلاقة بين جودة المراجعة، وإدارة الأرباح، وبالتالي جودة التقارير المالية، فقد قامت

القائمة بين الأصيل والوكيل (عيسى، ٢٠٠٨). ومن منظور نظرية الوكالة، فإنه يمكن تعريف العلاقة التي تقوم على الوكالة على أنها عقد يقوم من خلاله الأصيل بتعيين وكيل لأداء خدمات ما لمصلحة الأصيل، مع تفويض بعض سلطات اتخاذ القرار للوكيل. ويجب على الأصيل بناء نظام لمراقبة الوكيل. وتعتبر مراجعة القوائم المالية وسيلة رقابية تسهم في تدنيه عدم تماثل المعلومات وتحمي مصالح الأصيل، خاصة المساهمين، من خلال تقديم تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية التي أعدها الإدارة خالية من أي أخطاء أو مخالفات جوهرية.

وهناك أهمية كبيرة لتحسين جودة المراجعة لتأثيرها الحتمي على جودة التقارير المالية. وأصبحت الأبحاث والدراسات المتعلقة بجودتي المراجعة والتقارير المالية تمثل إحدى القضايا الهامة المطروحة على الجانبين الأكاديمي والتطبيقي. وتصف جودة المراجعة قدرة عملية المراجعة على اكتشاف والتقرير عن التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، والحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهمين، ومن ثم حماية مصالح المساهمين. وترتبط جودة المراجعة بمستوى جودة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية (عيسى، ٢٠٠٨). ويرجع ذلك إلى أن القوائم المالية التي تم مراجعتها بمعرفة مراقب حسابات ذو جودة عالية قلما تحتوي على تحريفات جوهرية. وينعكس هذا بالطبع على تدنيه تكاليف الوكالة القائمة بين المساهمين والإدارة. وبشأن العوامل والمؤشرات والخصائص النوعية (حجم منشأة المراجعة - الأتعاب - خبرة المراجع - السمعة ... الخ) التي تؤثر على جودة المراجعة، وبالتالي على جودة التقارير المالية، فقد ناقشت دراسة (Fargher et al, 2001) العلاقة بين

علاقة إيجابية بين سمعة منشأة المراجعة وجودة المراجعة، حيث أن سمعة منشأة المراجعة تفسر وحدها ٣.٦% من إجمالي التغير في جودة المراجعة. كما توصلت الدراسة أيضاً إلى وجود علاقة إيجابية بين مراقبة أداء المراجعين والتفتيش الداخلي على الجودة بمنشأة المراجعة وجودة المراجعة، حيث تفسر وحدها ١٢.٤% من إجمالي التغير في جودة المراجعة. وتشير النتائج أيضاً إلى وجود علاقة سلبية بين أهمية العميل موضوع المراجعة وجودة المراجعة، ووجود علاقة إيجابية بين أتعاب المراجعة وجودة المراجعة وتفسر وحدها ٥.٣% من إجمالي التغير في جودة المراجعة. هذا بالإضافة إلى وجود علاقة إيجابية

بين تعرض المراجع للمساءلة القانونية وجودة المراجعة، وتفسر وحدها ١٥.٩% من إجمالي التغير في جودة المراجعة.

وأخيراً أشارت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين استقلال وموضوعية المراجعة وجودتها، وتفسر وحدها ٨.٦% من إجمالي التغير في جودة المراجعة. هذا بالإضافة إلى وجود علاقة إيجابية بين تأهيل ومهارة المراجع وجودة المراجعة. ووجود علاقة سلبية بين جودة المراجعة وسلوك إدارة الأرباح.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن أصحاب المصالح، خاصة المستثمرين في الأسهم، لديهم قلق متزايد تجاه تصرفات الإدارة وممارساتها لإدارة الأرباح والتي تضعف الثقة والمصداقية في التقارير المالية. ويمكن الحد من الآثار السلبية لهذه الممارسات عند قيام مهنة المراجعة بدورها الرقابي الإيجابي وإبداء الرأي الفني المحايد المستقل في مدى عدالة وصدق التقارير المالية وأن هناك علاقة

دراسة (Chen et al, 2005) باختبار العلاقة بين جودة المراجعة (والتي تم قياسها من خلال حجم منشأة المراجعة وتخصص المراجع في صناعة معينة) وإدارة الأرباح من خلال دراسة أجريت على ٣٦٧ شركة في تايوان في الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٢ إلى أن جودة لمراجعة تؤدي إلى الحد من سلوك إدارة الأرباح وتعمل على تقديم معلومات دقيقة خالية من التحيز والسلوك الانتهازي.

واختبرت دراسة (Balsam et al, 2003) العلاقة بين تخصص المراجع في صناعة معينة وجودة الأرباح، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين التخصص الصناعي وجودة الأرباح، حيث أن إدارة الأرباح لدى عملاء المراجعة للمراجعين المتخصصين في الصناعة كانت أقل مقارنة بالمراجعين غير المتخصصين صناعياً.

وفي ماليزيا اختبرت دراسة (Johl et al, 2007) العلاقة بين جودة المراجعة (معبراً عنها بحجم منشأة المراجعة والتخصص الصناعي) وإدارة الأرباح. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين حجم منشأة المراجعة وإدارة الأرباح، لأن سلوك إدارة الأرباح لدى عملاء المراجعة لمنشآت المراجعة الكبيرة في ماليزيا كان أقل مقارنة بذويهم لدى منشآت المراجعة الأخرى، أما تخصص المراجع في الصناعة فلم يكن له تأثير جوهري على سلوك إدارة الأرباح.

وتناولت دراسة (عيسى، ٢٠٠٨) أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح. وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم منشأة المراجعة وجودة المراجعة، حيث أن حجم منشأة المراجعة، يفسر وحده ٤.٢% من إجمالي التغير في جودة المراجعة، وكذلك وجود

ولقد تم تجميع بيانات الدراسة بالاعتماد على التقارير السنوية الصادرة عام ٢٠٠٦ من قبل المؤسسات المالية المدرجة في بورصة الأوراق المالية الكويتية (KSK)، وإرشادات المستثمر (KSXIC) والموقع الإلكتروني لبورصة الأوراق المالية الكويتية. وشملت عينة الدراسة ٣٣ شركة مدرجة، وتم استبعاد المؤسسات المالية التي يتم مراجعتها من قبل شركات المراجعة الكبرى، وذلك لتجنب أثر وجود شركات المراجعة الكبرى على مستوى الالتزام بمتطلبات الإفصاح الإيجابي.

ولقد تمثل المتغير التابع في مستوى الالتزام بمتطلبات الإفصاح الإيجابي، وتم قياسه باستخدام مؤشر للإفصاح قام الباحثون بصياغته لتحديد مدى التزام كل شركة من شركات العينة بمتطلبات الإفصاح الإيجابي وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) وتم حساب هذا المؤشر من خلال نسبة إجمالي عدد الإفصاحات الإيجابية التي تقدمها الشركة في قوائمها المالية إلى إجمالي عدد الإفصاحات الإيجابية التي تطلبها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. أما المتغير المستقل وهو المراجعة الثنائية، فتم قياسه باستخدام متغير ثنائي من خلال إعطاء القيمة واحد (١) إذا كانت الشركة يتم مراجعتها ثنائياً، والقيمة صفر إذا كانت الشركة يتم مراجعتها مراجعة مشتركة. وبخصوص المتغيرات الرقابية فكانت:

■ عمر الشركة Company Age ويتم قياسه باستخدام اللوغاريتمات الطبيعية لعمر الشركة والتي تم قياسها باستخدام مجموع عدد سنوات عمل الشركة.

حتمية تأثيرية إيجابية بين مدخل المراجعة الفردية وجودة التقارير المالية، وبذلك يمكن اشتقاق الفرض الفرعي (١/١) كما يلي:

١/١ : يؤثر مدخل المراجعة الخارجية الفردية إيجاباً على جودة التقارير المالية.

٢/٢/٧ : تحليل العلاقة بين مدخل المراجعة الثنائية وجودة التقارير المالية واشتقاق الفرض الفرعي (٢/١):

بداية فقد عرفت دراسة (Alanezi et al, 2012) المراجعة الثنائية Dual Auditing بأنها عملية يتم فيها تكليف اثنين من مراقبي الحسابات بمراجعة القوائم المالية للشركة محل المراجعة، بحيث يقوم كل مراقب حسابات بمراجعة هذه القوائم بطريقة منفصلة عن الآخر، ثم يقوم كل منهما بإصدار تقرير مراجعة مستقل عن الآخر.

وبشأن العلاقة بين المراجعة الثنائية وجودة التقارير المالية فقد اختبرت دراسة (Alanezi, et al, 2012) العلاقة بين الاعتماد على أي من المراجعة المشتركة أو المراجعة الثنائية على مستوى الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في المؤسسات المالية الكويتية، وذلك باستخدام عينة مكونة من ٣٣ مؤسسة مالية كويتية مدرجة في عام ٢٠٠٦. وقد تم اختبار هذه العلاقة باستخدام نموذج الانحدار الخطي. ولقد كان الفرض الرئيسي للدراسة هو: يُعد مستوى الالتزام بمتطلبات الإفصاح الإيجابي وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أعلى في الشركات التي يتم مراجعتها بواسطة المراجعة الثنائية مقارنة بالشركات التي يتم مراجعتها بواسطة المراجعة المشتركة.

التي يتم مراجعتها بواسطة المراجعة المشتركة. كما أشارت نتائج التحليل إلى أن المؤسسات المالية الأكثر التزاماً بمتطلبات الإفصاح الإجمالي تعد أكثر ربحية، وأكثر تعقيداً، وأطول عمراً، وأقل تركيز في الملكية مقارنة بالمؤسسات المالية الأقل التزاماً بمتطلبات الإفصاح الإجمالي.

وأشارت دراسة (Lin et al, 2014) إلى أنه في الصين أُلزمت بورصة الأوراق المالية، الشركات التي تقوم بإصدار أكثر من نوع من الأسهم التي يتم طرحها في بورصتين مختلفتين للأوراق المالية القيام بالمراجعة الثنائية وذلك لتحسين جودة التقارير المالية وإصدار تقريرين منفصلين. و اختبرت الدراسة العلاقة بين المراجعة الثنائية وجودة المراجعة والتقارير المالية من خلال قياس مستوى تحفظ مراقب الحسابات في تلك التقارير. ولقد تمت الدراسة على عينة من ٧٠٤٦ من الملاحظات على القوائم المالية للشركات المدرجة بالبورصة من عام ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٦.

وتم استخدام نموذج (جونز) المعدل وتم تقدير مستوى الاستحقاقات الاختيارية كمقياس للتحفظ المحاسبي. وتوصلت الدراسة إلى أنه في ظل استخدام المراجعة الثنائية أصبحت التقارير المالية أكثر تحفظاً عنها في ظل المراجعة الفردية، كما أن المراجعة الثنائية تحد من استخدام الاستحقاقات الاختيارية لزيادة الأرباح أكثر من تخفيض الأرباح. وهذا يعني زيادة جودة التقارير المالية.

وبشأن الوضع في مصر فإن مدخل المراجعة الثنائية يطبق في مصر بصورة إجبارية على الشركات التي لا تعتبر من شركات القطاع العام، ولكن يساهم فيها شخص عام، أو شركة قطاع عام أو بنك من بنوك القطاع العام، بما لا يقل عن

الربحية Profitability وتم قياس هذا المتغير باستخدام نسبة صافي الدخل إلى إجمالي الأصول.

■ درجة التعقيد Complexity وتم قياس هذا المتغير باستخدام عدد فروع الشركة.

■ درجة تركيز الملكية Ownership Concentration وتم قياس هذا المتغير باستخدام نسبة إجمالي عدد الأسهم المملوكة للأطراف الخارجية إلى إجمالي عدد الأسهم المصدرة. (٢)

وأشارت نتائج التحليل إلى أن متوسط التزام شركات العينة بمتطلبات الإفصاح الإجمالي وفقاً لـ IFRS في عام ٢٠٠٦ بلغ ٨١.٦%. وأن أكثر من ٢١% من شركات العينة تم مراجعتها بواسطة مراجعة مشتركة. كما تم الاعتماد على أساليب الارتباط Pairwise Pearson Correlation.

وأشارت نتائج التحليل إلى وجود علاقة ارتباط موجبة معنوية بين مستوى الالتزام بمتطلبات الإفصاح الإجمالي وكل من المراجعة الثنائية وعمر الشركة وتركز الملكية، في حين وجود علاقة ارتباط موجبة، ولكنها غير معنوية، بين مستوى الالتزام بمتطلبات الإفصاح الإجمالي وكل من ربحية الشركة ودرجة تعقد الشركة.

وأخيراً تم الاعتماد على تحليل الانحدار المتعدد Multivariate regression Analysis وأشار نتائج التحليل إلى أن المؤسسات المالية التي يتم مراجعتها ثنائياً تُعد أكثر التزاماً بمتطلبات الإفصاح الإجمالي وفقاً لـ IFRS مقارنة بالمؤسسات المالية

(١) واتخذ نموذج الدراسة الشكل التالي:

$$Y = \beta_0 + \beta_1(\text{dual-audit}) + \beta_2(\text{Company's age}) + \beta_3(\text{Profitability}) + \beta_4(\text{Complexity}) + \beta_5(\text{Ownership Concentration}) + \epsilon$$

البيعض إلى الاعتقاد بأن فشل مدخل المراجعة الفردية في تحقيق هدفه الأساسي قد يكون السبب الرئيسي وراء ذلك. ونتيجة لذلك، ظهرت مداخل أخرى للمراجعة الخارجية من أهمها مدخل المراجعة المشتركة، وقد أشارت دراسة ( Lobo et al, 2013) إلى أن الهدف الأساسي لهذا المدخل هو محاولة إعادة اكتساب ثقة أصحاب المصالح في القوائم المالية للشركات خاصة بعد حدوث الأزمة المالية العالمية، حيث يهدف مدخل المراجعة المشتركة إلى توفير رقابة مزدوجة لمنع وجود تواطؤ بين مراقب الحسابات والإدارة، و بالتالي يمثل هذا المدخل وسيلة فعالة للحد من التعارض في المصالح، وتحسين استقلاليه مراقب الحسابات، وتخفيض التركيز في سوق المراجعة<sup>(٢)</sup>، وتشجيع ظهور منشآت محاسبة ومراجعة كبرى جديدة، من خلال السماح لمنشآت المحاسبة والمراجعة الصغرى بالعمل مع منشآت المحاسبة والمراجعة الكبرى.

وفيما يتعلق بتعريف المراجعة المشتركة، فقد اتفقت دراسة كل من (Zerni et al, 2012; Alanezi et al, 2012; Baldauf & Steckel, 2012; Ratzinger – Sakel et al, 2013) على أن مدخل المراجعة المشتركة هو عملية تكليف اثنين، أو أكثر، من مراقبي الحسابات بمراجعة القوائم المالية بطريقة تتضمن المشاركة في تخطيط عملية المراجعة، وتوزيع الجهد المبذول أثناء تنفيذ عملية المراجعة، وأخيراً إصدار تقرير مراجعة موحد

٢٥% من رأسمالها، وذلك وفقاً لقانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ والمعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٨، حيث تنص المادة رقم (٣) البند رقم (٣) من هذا القانون على أن يباشر الجهاز اختصاصاته في الرقابة على الشركات التي لا تعتبر من شركات القطاع العام والتي يساهم فيها شخص عام أو شركة قطاع عام أو بنك من بنوك القطاع العام بما لا يقل عن ٢٥% من رأسمالها. كما تنص المادة رقم (٦) أنه لرئيس الجهاز تعيين مراقبي الحسابات من بين من يزاولون المهنة خارج النطاق الحكومي لهذه الجهات، وللجهاز أن يعد تقريراً بملاحظاته ويرسله إلى الجهة المعنية لعرضه مع تقرير مراقبي الحسابات على الجمعية العامة.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أنه رغم الجدل بشأن العلاقة الحتمية بين المراجعة الثنائية وجودة التقارير المالية، إلا أنه يؤيد وجهة النظر القائلة بأن مدخل المراجعة الثنائية يؤثر إيجاباً على جودة التقارير المالية وذلك من خلال تأثيره الإيجابي بالطبع على جودة المراجعة، وبذلك يمكن اشتقاق الفرض الفرعي الثاني (٢/١).

**ف ٢/١: يؤثر مدخل المراجعة الخارجية الثنائية إيجاباً على جودة التقارير المالية.**

**٣/٢/٧: تحليل العلاقة بين مدخل المراجعة المشتركة وجودة التقارير المالية واشتقاق الفرض الفرعي (٣/١):**

من المتفق عليه أن الهدف الأساسي للمراجعة الخارجية هو إضفاء الثقة على القوائم المالية التي تعدها الإدارة. وعلى الرغم من هذا، حدثت العديد من الفضائح المالية والتي أسفرت عن حدوث الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، الأمر الذي دعا

(٢) التركيز في سوق المراجعة (Audit Market Concentration): يقصد به سيطرة عدد محدود من منشآت المحاسبة والمراجعة على حصة أكبر من سوق المراجعة بصورة تجعلها في وضع شبه احتكاري لسوق المراجعة (جمعه، ٢٠٠٩).

إجبارياً في المغرب على كافة الشركات المقيدة بالبورصة منذ عام ١٩٩٦ وعلى البنوك منذ عام ١٩٩٣، وفي الكونغو وساحل العاج، أصبح هذا المدخل إجبارياً على كافة الشركات المقيدة بالبورصة منذ عام ١٩٩٧، وعلى البنوك منذ عام ١٩٩٢، كما أصبح إجبارياً في الجزائر على كافة البنوك والمؤسسات المالية منذ عام ٢٠٠٣، واختيارياً لكافة الشركات المقيدة بالبورصة منذ عام ٢٠١٢. وفي تونس أصبح هذا المدخل إجبارياً على البنوك، وشركات التأمين والشركات التي تقوم بإعداد قوائم مالية مجمعة منذ عام ٢٠٠٥، وفي جنوب أفريقيا أصبح هذا المدخل إجبارياً على البنوك الكبرى التي تتجاوز أصولها ١٠ بليون راند جنوب أفريقي (ما يعادل ٧ بليون جنيه مصري) منذ عام ١٩٩٠ إلى أن تم إلغاء هذا القانون عام ٢٠٠٣.

وفي دراسة (Alsadoun & Aljaber, 2014) تم الإشارة إلى أن تبني مدخل المراجعة المشتركة أصبح إجبارياً في المملكة العربية السعودية على البنوك منذ عام ١٩٦٦ وعلى شركات التأمين منذ عام ٢٠٠٣. وفي الكويت أوضحت دراسة (Alanezi, et al, 2012) أن تبني هذا المدخل أصبح إجبارياً على كافة الشركات المقيدة بالبورصة منذ عام ١٩٩٤. وفي الهند أشارت دراسة (Ratzinger-Sakel et al, 2013) إلى أن هذا التبني أصبح إجبارياً على كافة الشركات الحكومية منذ عام ٢٠٠٤.

وأشارت دراسة (Holm & Thinggaard, 2011) إلى أن الدنمارك ظلت تتبنى هذا المدخل إجبارياً على كافة الشركات المقيدة بالبورصة والشركات الحكومية منذ عام ١٩٣٠ إلى أن تم إلغاء هذا القانون عام ٢٠٠٥. وفي فرنسا أوضحت دراسة

يتم توقيعه من قبل جميع مراقبي الحسابات المسؤولين مسئولية مشتركة فيما يتعلق بهذا التقرير. وفي هذا الشأن أشارت دراسة (Lesage et al, 2012) إلى ضرورة اتفاق مراقبي الحسابات (أثنين أو أكثر) على تخصيص وتوزيع مهام عملية المراجعة، كما يقوم كل مراقب حسابات بالإطلاع على الأعمال والنتائج التي توصل إليها المراقب الآخر. وأخيراً يقدم جميع مراقبي الحسابات تقريراً موحداً. وفي حالة الاختلاف فيما بينهم، يجب أن يوضح التقرير أوجه الخلاف ووجهة نظر كل منهم. وبمجرد إصدار تقرير المراجعة يصبح جميع مراقبي الحسابات مسئولين مسئولية تضامنية عن مدى دقة هذا التقرير.

وفيما يتعلق بما إذا كانت المراجعة المشتركة إجبارية أو اختيارية، فقد أشارت بعض الدراسات إلى نوعين وهما المراجعة المشتركة الإجبارية Mandatory Joint Auditing والمراجعة المشتركة الاختيارية Voluntary Joint Auditing. كما قامت دراسات أخرى (Andre et al, 2013; Lobo et al, 2013; Alsadoun & Aljaber, 2014). بتقسيم النوعين السابقين إلى ثلاثة أنواع فرعية وهي مزيج يعتمد على منشآت المحاسبة والمراجعة الكبرى فقط (Big 4). ومزيج يعتمد على منشآت المحاسبة والمراجعة الصغرى فقط (Non Big 4)، ومزيج يعتمد على منشآت المحاسبة والمراجعة الكبرى والصغرى معاً (Big 4) (Non Big 4) - وفيما يتعلق بدور الهيئات التشريعية والرقابية في بعض الدول من حيث تبني مدخل المراجعة المشتركة وجعله إجبارياً، فقد أوضحت دراسة (Ratzinger-Sakel et al, 2013) أن تطبيق مدخل المراجعة المشتركة أصبح

وبشأن العلاقة بين مدخل المراجعة الخارجية المشتركة وجودة المراجعة، فقد تعددت الدراسات ما بين مؤيدة ومعارضة للرأي القائل بأن تطبيق مدخل المراجعة المشتركة يؤدي إلى زيادة جودة المراجعة، حيث أوضحت دراسة (Deng et al, 2013) أن تطبيق هذا المدخل يؤدي إلى انخفاض جودة المراجعة وأنه لا يوجد اختلاف جوهري بين دقة أدلة المراجعة في ظل كل من مدخل المراجعة المشتركة ومدخل المراجعة الفردية، مما يعني أن تطبيق هذا المدخل لا يؤدي إلى تحسين دقة أدلة المراجعة. كما أن استقلالية مراقب الحسابات أكثر عرضه للخطر في ظل هذا المدخل مقارنة بمدخل المراجعة الفردية. واتفقت معظم الدراسات على أن تطبيق مدخل المراجعة المشتركة يؤدي إلى تحسين جودة المراجعة، حيث قامت دراسة (Zerni et al, 2012) بقياس جودة المراجعة بدلالة مستوى التحفظ المحاسبي والاستحقاقات غير العادية لرأس المال لقياس جودة المراجعة الفعلية، وترتيب الجدارة (التصنيف) الائتمانية Credit Rating والتنبؤ بخطر الإعسار المالي Risk Forecast of insolvency لقياس جودة المراجعة المدركة Perceived Audit Quality. وانتهت الدراسة إلى أن تطبيق مدخل المراجعة بصورة اختيارية يؤدي إلى زيادة درجة التحفظ المحاسبي وانخفاض الاستحقاقات غير العادية، أي زيادة ترتيب الجدارة الائتمانية وانخفاض التنبؤ بخطر الإعسار المالي، أي زيادة جودة المراجعة المدركة. وقامت دراسة (Baldauf & Steckel, 2012) بقياس جودة المراجعة بدلالة درجة التوافق بين مراقبي الحسابات داخل تقرير المراجعة. وقد خلصت الدراسة إلى أن مراقبي الحسابات الذين

(Lobo, et al, 2013) أن تبني هذا المدخل ظل إجبارياً على كافة الشركات المقيدة بالبورصة منذ عام ١٩٦٦ إلى أن تم تعديل هذا القانون عام ١٩٨٤، حيث أصبح هذا التبني إجبارياً فقط على الشركات التي تقوم بإعداد قوائم مالية مجمعة. وبخصوص الوضع في مصر، فقد بدأ الاهتمام بإصدار القوانين واللوائح ذات الصلة بتطبيق مدخل المراجعة المشتركة بصورة اختيارية على الشركات المساهمة المصرية بموجب قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١. وقانون الإشراف والرقابة على التأمين رقم ١٠ لسنة ١٩٨١، وقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٣ بشأن الضوابط التنظيمية والرقابية لنشاط التخصيم. وبذلك تطبق المراجعة المشتركة اختيارياً على الشركات المساهمة، وشركات التأمين، وشركات التخصيم. وتطبق المراجعة المشتركة إجبارياً في مصر على كل من البنوك، وصناديق الاستثمار، وشركات الإيداع والقيود المركزي، وشركات التمويل العقاري، وشركات توظيف الأموال، وصندوق حماية المستثمر، وذلك وفقاً لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣، وقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، وقانون الإيداع والقيود المركزي لأوراق المالية رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠، وقانون التمويل العقاري رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١، وقانون الشركات العاملة في مجال تلقي الأموال واستثمارها رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٨، وقرار رئيس الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٠٦ لسنة ٢٠٠٦ بإصدار النظام الأساسي لصندوق حماية المستثمر.

والإيطالية، التي تطبق نفس المدخل بصورة اختيارية، فقد خلصت دراسة (Andre et al, 2013) إلى أن أتعاب المراجعة المدفوعة في حالة تطبيق مدخل المراجعة المشتركة بصورة إجبارية من قبل الشركات الفرنسية تعد أكثر من أتعاب المراجعة المدفوعة في حالة تطبيق المراجعة المشتركة بصورة اختيارية من قبل الشركات الإنجليزية والإيطالية. وعلى الرغم من هذا، أشارت النتائج إلى أن زيادة أتعاب المراجعة نتيجة تطبيق مدخل المراجعة المشتركة بصورة إجبارية لا ترتبط بزيادة جودة المراجعة.

ومن ناحية أخرى اختبرت دراسة (Francis et al, 2009) أثر هيكل الملكية على اتخاذ قرار اختيار مزيج تفعيل مدخل المراجعة المشتركة. وخلصت الدراسة إلى أن انخفاض كل من تركيز الملكية ونسبة الملكية العائلية يؤدي إلى زيادة الاعتماد على منشآت المحاسبة والمراجعة الكبرى (Big 4) ضمن المزيج المستخدم خلال عملية المراجعة المشتركة، لأنه كلما انخفضت درجة تركيز الملكية (أي ازدادت درجة تشتت الملكية)، وكلما انخفضت نسبة الملكية العائلية (أي ازدادت نسبة الملكية غير العائلية)، كلما ازدادت درجة عدم تماثل المعلومات بين الملاك والإدارة، وبالتالي كلما ازدادت الحاجة إلى الاعتماد على منشآت المحاسبة والمراجعة الكبرى (Big 4) خلال عملية المراجعة المشتركة لتوفير عملية مراجعة ذات جودة عالية.

وبشأن العلاقة بين مدخل المراجعة المشتركة وجودة التقارير المالية فقد اهتمت دراسة كل من (Alfaraih & Alanezi et al, 2012; Alanezi, 2012) باختبار أثر إلزام الشركات الكويتية المدرجة ببورصة الأوراق المالية الكويتية

يعتمدون على مدخل المراجعة المشتركة غالباً ما يستطيعون تحقيق درجة أعلى من الدقة والتوافق داخل تقرير المراجعة مقارنة بمراقبي الحسابات الذين يعتمدون على مدخل المراجعة الفردية. وقامت دراسة (Alsadoun & Aljaber, 2014) بقياس جودة المراجعة المدركة بدلالة معدل العائد على الاستثمار، حيث توصلت الدراسة إلى أن معدل العائد على الاستثمار المطلوب من قبل المستثمرين يكون أعلى في حالة الشركات التي تطبق مدخل المراجعة المشتركة مقارنة بالشركات التي تطبق مدخل المراجعة الفردية، كما أن معدل العائد على الاستثمار المطلوب من قبل المستثمرين يكون أعلى في حالة المراجعة المشتركة الإيجابية مقارنة بالمراجعة المشتركة الاختيارية. واعتمدت دراسة (Karjalainen, 2011) على تكلفة رأس المال Cost of Capital لقياس جودة المراجعة المدركة. وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق مدخل المراجعة المشتركة يؤدي إلى انخفاض تكلفة رأس المال، مما يؤدي إلى زيادة جودة المراجعة المدركة.

كما استهدفت دراسة (Khatab, 2013) اختبار العلاقة بين مدخل المراجعة المشتركة بصورة اختيارية وجودة المراجعة المدركة في مصر، والتي تم قياسها بدلالة قيمة الشركة، وذلك على عينة من ٣٤ شركة مصرية مقيدة بالبورصة المصرية، وذلك في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود دليل معنوي على أن تطبيق مدخل المراجعة المشتركة بصورة اختيارية يؤثر تأثيراً معنوياً على أي من قيمة الشركة أو جودة المراجعة. ومن زاوية المقارنة بين جودة المراجعة وأتعاب المراجعة في الشركات الفرنسية التي تطبق المراجعة المشتركة بصورة إجبارية، والشركات الإنجليزية

على اثنين من مراقبي الحسابات المنتمين لمنشآت محاسبة ومراجعة مختلفة.

وبشأن العلاقة بين كيفية اختيار مراقبي الحسابات الذين يؤدون المراجعة المشتركة (منشآت محاسبة ومراجعة كبرى أو صغرى) وجودة التقارير المالية، فقد اختلفت الدراسات فيما بينها في هذا الشأن. فقد أشارت دراسة (Alfaraih & Alanezi, 2012) إلى أنه كلما زادت تكرارية وجود منشآت المحاسبة والمراجعة المشتركة، كلما زادت درجة التزام الشركات بمتطلبات الإفصاح الإجمالي وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مما يعني تحسين جودة التقارير المالية عند الاعتماد على إحدى منشآت المحاسبة والمراجعة الكبرى. وأشارت دراسة أخرى (Paugam & Casta, 2012) إلى أن الاعتماد في أداء المراجعة المشتركة على منشآت المحاسبة والمراجعة الكبرى والصغرى معاً يؤدي إلى زيادة مستوى الإفصاح عن خسائر التدهور<sup>(٤)</sup>، وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية، بينما أدى الاعتماد على منشآت محاسبة ومراجعة صغرى فقط إلى تخفيض مستوى الإفصاح عن خسائر التدهور، وبالتالي تخفيض جودة التقارير المالية. وعلى النقيض من ذلك توصلت دراسة (Marmousez, 2009) إلى أن تطبيق مدخل المراجعة المشتركة بالاعتماد على منشآت المحاسبة والمراجعة الكبرى يرتبط سلباً بجودة التقارير المالية

(KSE) بتطبيق مدخل المراجعة المشتركة على مستوى الالتزام بمتطلبات الإفصاح الإجمالي وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS). وخلصت دراسة (Alfaraih & Alanezi, 2012) إلى أن متوسط مستوى الالتزام بمتطلبات الإفصاح الإجمالي وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بلغ ٧٥% عام ١٩٩٤، ٧٨% عام ٢٠٠٦. وأشارت النتائج إلى أنه على الرغم من أن بعض الشركات في عام ٢٠٠٦ قامت فقط بالتقرير عن أقل من ٦٠% من متطلبات الإفصاح الإجمالي وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، إلا أن مراقبي حسابات هذه الشركات لم يبدوا رأياً متحفظاً بهذا الشأن، حيث أن كافة الشركات الكويتية المدرجة ببورصة الأوراق المالية الكويتية قد حصلت على تقارير غير متحفظة من قبل مراقبي الحسابات عام ٢٠٠٦.

وخلافاً للنتائج السابقة، فقد اتفقت دراسة كل من (Marmousez, 2009; Paugam & Casta, 2013; Lobo et al, 2012) على أن تطبيق مدخل المراجعة الخارجية المشتركة بصورة إجبارية من قبل الشركات الفرنسية المقيدة بالبورصة يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية بصفة عامة، ولكن تختلف جودة التقارير المالية لهذه الشركات باختلاف مزيج تفعيل مدخل المراجعة المشتركة. كما توصلت دراسة (Ittonen & Tronnes, 2012) إلى أن تطبيق مدخل المراجعة المشتركة بصورة اختيارية يؤدي إلى زيادة كل من جودة الأرباح وأتعاب المراجعة. وأن كل من جودة الأرباح وأتعاب المراجعة تتزايد بشكل كبير في الشركات التي تعتمد على اثنين من مراقبي الحسابات المنتمين لمنشأة محاسبة ومراجعة واحدة مقارنة بالشركات التي تعتمد

(٤) التدهور (Impairment) يقصد به حدوث تغير جوهري في الظروف مما ينتج عنه حدوث انخفاض جوهري في المنافع الاقتصادية الكامنة في الأصول طويلة الأجل، مما يؤدي إلى أن تصبح القيمة الدفترية للأصل أكبر من قيمة المنافع الاقتصادية أو التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة الحصول عليها من استخدام هذا الأصل خلال الفترات المستقبلية من حياته (شحاته ومحمد، ٢٠١١).

التأثير باختلاف المدخل، وبذلك يمكن اشتقاق  
الفرض الرئيسي (ف ١) كما يلي:

**ف ١: يختلف تأثير المراجعة الخارجية على جودة  
التقارير المالية باختلاف مدخل المراجعة.**

ويؤيد الباحث تبعاً لما سبق من تأثير على أن  
مدخلي المراجعة على جودة التقارير المالية سيكون  
مختلفاً ولكن هذه الاختلافات ستكون معنوية، وبذلك  
يمكن اشتقاق الفرض الفرعي الرابع ٤/١ كما يلي:

**ف ٤/١: توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية  
بين اختلاف مدخل المراجعة الخارجية وجودة  
التقارير المالية.**

**٣/٧: منهجية البحث:**

سار البحث في شقة الأول كدراسة نظرية مكنت  
الباحث من اشتقاق فروض البحث، ويسير البحث  
في شقة الثاني كدراسة تطبيقية نعرض لأركانها كما  
يلي:

**١/٣/٧: أهداف الدراسة التطبيقية:**

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فروض البحث  
ومن ثم قياس العلاقة بين مداخل المراجعة الخارجية  
الثلاثة [الفردية - الثنائية - المشتركة] وجودة  
التقارير المالية من جهة وقياس ما إذا كانت هذه  
العلاقة تختلف باختلاف مدخل المراجع المطبق من  
جهة أخرى.

**٢/٣/٧: مجتمع وعينة الدراسة:**

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية  
والتجارية المقيدة بالبورصة المصرية، وتم سحب  
عينة من هذه الشركات وتقسيمها إلى ثلاثة عينات  
فرعية وهي:

▪ **العينة الأولى:** وتشمل الشركات التي تطبق مدخل  
المراجعة الخارجية الفردية وعددها ١٠ شركات

على عكس تبني الاعتماد على اثنين من منشآت  
المحاسبة والمراجعة الكبرى والصغرى معاً.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن مدخل  
المراجعة الخارجية المشتركة، سواء الإيجابية أو  
الاختيارية، يوفر وسيلة رقابية مزدوجة وذلك للحد  
من أي تواطؤ قد يتم بين مراقب الحسابات والإدارة،  
وتحسين استقلالية مراقب الحسابات مما يؤدي إلى  
زيادة ثقة أصحاب المصالح، خاصة المستثمرين في  
الأسهم، في التقارير المالية الصادرة عن الشركات.  
وهذا ما دعا دول عديدة إلى الاهتمام بمدخل  
المراجعة المشتركة، وإصدار القوانين واللوائح  
المنظمة لعملها. كما اتضح الدور الإيجابي والعلاقة  
الاحتمالية التأثيرية الإيجابية للمراجعة المشتركة على  
جودة التقارير المالية، وبذلك يمكن اشتقاق الفرض  
الفرعي الثالث (٣/١) كما يلي.

**ف ٣/١: يؤثر مدخل المراجعة الخارجية المشتركة  
إيجاباً على جودة التقارير المالية.**

**٤/٢/٧: خلاصة العلاقة بين مداخل المراجعة  
الخارجية وجودة التقارير المالية واشتقاق الفرضين  
الرئيسي (ف ١) والفرعي (٤/١):**

خلص الباحث مما سبق إلى وجود علاقة تأثيرية  
بين مداخل المراجعة الثلاث الفردية والثنائية  
والمشتركة وجودة التقارير المالية. ويعتقد الباحث  
باختلاف هذا التأثير باختلاف المدخل المطبق،  
وذلك لأن الدراسات السابقة وأن اتفقت إلى حد ما  
على التأثير الإيجابي لجودة المراجعة الفردية  
والثنائية والمشتركة على جودة التقارير المالية إلا  
أنها لم تتفق تماماً على نفس المستوى من التأثير بل  
أن الجدل بينهما يقود الباحث إلى تأييد اختلاف

استناداً لفروض البحث، يمكن تحديد متغيرات الدراسة وكيفية قياسها، وذلك كما يلي:

أ. **متغيرات مستقلة:** وتشمل مداخل المراجعة الخارجية (الفردية - الثنائية - المشتركة)، وتقاس بالتحول من الفردية للثنائية ثم إلى المشتركة، وذلك استناداً للدراسات السابقة (Khatab, 2013; Benali, 2013, Lesage et al, 2012; Alsadoun & Aljaber, 2014)

ب. **متغير تابع:** وهو جودة التقارير المالية، وتقاس باستخدام نموذج جونز المعدل (Dechow et al, 1995) لقياس إدارة الأرباح وذلك بحساب الاستحقاق الإجمالي، والاستحقاق غير الاختياري، وأخيراً الاستحقاق الاختياري والذي يعتبر مؤشراً لإدارة الأرباح وبالتالي مؤشراً لجودة التقارير المالية كما يلي:

حساب الاستحقاق الإجمالي Total Accruals

وذلك باستخدام مدخل التدفقات النقدية كما يلي:

$$TA_t = \frac{(IBX_t - OCF_t)}{A_{t-1}}$$

حيث

$A_{t-1}$  = إجمالي الأصول في نهاية السنة السابقة

1-t

حساب الاستحقاق غير الاختياري

Nondiscretionary Accruals ويمكن تقديره

كما يلي:

$$NDA_t = a_1 \left( \frac{1}{A_{t-1}} \right) + a_2 \left[ \Delta REV_t - \frac{\Delta REC_t}{A_{t-1}} \right] + a_3 \left( \frac{PPE_t}{A_{t-1}} \right)$$

حيث :

$\Delta REV_t$  = التغير في الإيرادات (صافي المبيعات

في نهاية السنة t - صافي المبيعات في

نهاية السنة t-1)

تمثل قطاعات مختلفة، حيث تم الحصول على التقارير المالية لهذه الشركات لآخر ثلاث سنوات من سنة ٢٠١١ إلى سنة ٢٠١٣ (Lobo et al, 2013).

- **العينة الثانية:** وتشمل الشركات التي تطبق مدخل المراجعة الخارجية الثنائية وعددها ١٠ شركات تمثل أيضاً قطاعات مختلفة، وتم الحصول على التقارير المالية لهذه الشركات لآخر ثلاث سنوات من سنة ٢٠١١ إلى سنة ٢٠١٣.
  - **العينة الثالثة:** وتشمل الشركات التي تطبق مدخل المراجعة الخارجية المشتركة وعددها ١٠ شركات تمثل قطاعات مختلفة، وتم الحصول على التقارير المالية لهذه الشركات لآخر ثلاث سنوات من سنة ٢٠١١ إلى سنة ٢٠١٣.
- ٣/٣/٧ توصيف وقياس متغيرات الدراسة:

$PPE_t$  = إجمالي الأصول الثابتة الملموسة في نهاية  $a_1, a_2, a_3$  = معاملات خاصة بالنموذج، ويتم تقدير هذه المعلمات من خلال استخدام النموذج التالي: السنة  $t$ .

$$TA_t = \partial_1 \left( \frac{1}{A_{t-1}} \right) + \partial_2 \left( \frac{\Delta REC_t}{A_{t-1}} \right) + \partial_3 \left( \frac{PPE_t}{A_{t-1}} \right) + \varepsilon t$$

حيث:

$\partial_1, \partial_2, \partial_3$  = تمثل تقديرات للمعاملات  $a_1, a_2, a_3$  الإجمالي ( $TA_t$ )  
 $\varepsilon t$  = تمثل بواقي النموذج Residuals، والتي ويتم حساب الاستحقاق الاختياري (DA) تشير إلى المكون الاختياري من الاستحقاق Discretionary Accruals كما يلي:

$$DA_t = TA_t - NDA_t$$

تم اختبار فروض البحث، وقياس العلاقة بين مداخل المراجعة الخارجية وجودة التقارير المالية، وذلك كما يلي:

١/٥/٣/٧: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

(١) الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics

تشمل المقاييس الإحصائية الوصفية كل من: المتوسط الحسابي، الخطأ المعياري، ومعامل الالتواء، لتحديد خصائص عينة البحث من حيث مدى توافر مؤشرات كل من: التغير في رصيد العملاء، إجمالي الأصول الثابتة الملموسة في نهاية السنة، إجمالي الأصول في نهاية السنة السابقة، التغير في الإيرادات، التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، صافي الدخل قبل البنود غير العادية والإستثنائية، تقدير الاستحقاق الإختياري.

(٢) - أسلوب إختبار كلومجروف سميرنوف : Kolmogorov-Smirnov

ويعتبر الاستحقاق الاختياري مؤشراً لإدارة الأرباح، حيث كلما كانت القيمة موجبة، فهذا يعني أن هناك إدارة للأرباح في اتجاه صعودي (زيادة متعمدة)، وبالتالي تقل جودة التقارير المالية. وكلما كانت القيمة سالبة، فهذا يعني وجود إدارة للأرباح في اتجاه تنازلي (تخفيض متعمد)، وبالتالي تقل جودة التقارير المالية. وكلما كانت القيمة صفراً أو قريبة من الصفر دل ذلك على عدم وجود إدارة للأرباح، وبالتالي تزيد جودة التقارير المالية (Yu, 2006)

٤/٣/٧: أدوات وإجراءات الدراسة:

لاختبار فروض الدراسة تم تجميع التقارير المالية للشركات التي تطبق مدخل المراجعة الفردية والثنائية والمشاركة، خلال الفترة ما بين عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٣، وذلك لإجراء التحليل الإحصائي اللازم لقياس واختبار العلاقة بين مداخل المراجعة الخارجية الثلاث وجودة التقارير المالية ( Khatab, 2013).

٥/٣/٧: التحليل الإحصائي ونتائج اختبار الفروض:

٤- اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه  
ANOVA: Analysis of Variance  
لقياس معنوية الفروق بين إختلاف مدخل المراجعة الخارجية وجودة التقارير المالية ، ثم إختبار أقل فرق معنوى " Least Significant Difference " LSD  
" Difference " لقياس معنوية الفروق بين كل متوسطين من متوسطات تقدير الإستحقاق الإختياري على حدة وفقاً لمداخل المراجعة الخارجية.

٥- تحليل الإنحدار :Regression Analysis  
ولقد توصل الباحث إلى تحديد بعض سمات مفردات عينة البحث باستخدام الإحصاء الوصفي كما سبق الإشارة إليه وذلك على النحو التالي:

لقياس مدى إعتدالية توزيع مؤشرات خصائص الشركات لكل من : التغيير فى رصيد العملاء ، إجمالى الأصول الثابتة الملموسة فى نهاية السنة ، إجمالى الأصول فى نهاية السنة السابقة، التغيير فى الإيرادات ، التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، صافى الدخل قبل البنود غير العادية والإستثنائية ، بما يمكن من تقدير الإستحقاق الإختياري.

٣- اختبار "ت" لعينة واحدة -One Sam-ple t- test

لقياس مدى تأثير المراجعة الخارجية على جودة التقارير المالية بإختلاف مدخل المراجعة سواء كان فردياً أو ثنائياً أو مشتركاً.

جدول رقم (١) إختبار كلومجروف سمينوف لقياس إعتدالية مؤشرات خصائص الشركات

م	المؤشرات	المتوسط الحسابى	الخطأ المعيارى	معامل الألتواء	
				القيمة	مستوى المعنوية
١- مدخل المراجعة الخارجية الفردية:					
١	لوغاريتم التغيير فى رصيد العملاء	١٣.٢٧٢	٠.٨٩٥١	٠.٢٧٩-	٠.١٢٣
٢	لوغاريتم التغيير فى الإيرادات	١٦.٧٤١	٠.٥٥٥	٠.٦٥٣-	٠.١٣١
٣	لوغاريتم إجمالى الأصول الثابتة الملموسة فى نهاية السنة	١٩.٠٨٨	٠.٣٨١	٠.٠٦١-	٠.١٢٤
٤	لوغاريتم إجمالى الأصول فى السنة السابقة	١٩.٦٥٨	٠.٣٩٣	٠.٣٥٨-	٠.١٦٢
٥	لوغاريتم التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية	١٧.٢٩٨	٠.٥٥٧	٠.٩٤٠-	٠.٢٠٩
٦	لوغاريتم صافى الدخل قبل البنود غير العادية والإستثنائية	١٧.٣٧٧	٠.٥٨١	١.٠٧٢-	٠.١٨٨
٧	تقدير الإستحقاق الإختياري	٢.٣٩٥-	٠.٧٤٦	٠.١٠٧	٠.٢٢٥
٢- مدخل المراجعة الخارجية الثنائية:					
١	لوغاريتم التغيير فى رصيد العملاء	١٥.٢١٧	٠.٨٩١	٠.٧١٦	٠.١٨٢

٠.١٧٥	٠.٢٢٢	٠.٥٣١	٠.٤٨٥	١٨.٤٩٣	لוגاريتم التغير فى الإيرادات	٢
٠.٢٠٠	٠.٢٠٠	١.٠٧٣	٠.٦٢٧	١٩.٤٦١	لוגاريتم إجمالى الأصول الثابتة الملموسة فى نهاية السنة	٣
**٠.٠٠٥	٠.٣١٨	١.٥٧٠	٠.٥٢٥	٢٠.٤٣٢	لוגاريتم إجمالى الأصول فى السنة السابقة	٤
٠.٢٠٠	٠.١٩٦	٠.٥٠٣	٠.٦٨٦	١٨.٢٨٣	لוגاريتم التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية	٥
٠.١٨١	٠.٢٢١	٠.٤٥٩	٠.٧٦٦	١٧.٩٣١	لוגاريتم صافى الدخل قبل البنود غير العادية والإستثنائية	٦
٠.٠٩٨	٠.١٤٧	٠.٢٧٧	٠.٠١٧٥	-٠.٠٧١٧	تقدير الإستحقاق الإختيارى	٧
<b>٣- مدخل المراجعة الخارجية المشتركة:</b>						
٠.١١٢	٠.٢٣٩	١.٣٥٤-	٠.٩٤٩	١٦.٢٣٣	لوجاريتم التغير فى رصيد العملاء	١
٠.٢٠٠	٠.٢٠١	٠.١٠٦-	٠.٤٦٩	١٨.٤٨٨	لوجاريتم التغير فى الإيرادات	٢
٠.٢٠٠	٠.٢٠٩	٠.٢٥١-	٠.٣٣٥	٢٠.٩٩٩	لوجاريتم إجمالى الأصول الثابتة الملموسة فى نهاية السنة	٣
٠.٢٠٠	٠.١٨٣	٠.٧١٠	٠.٤٨٢	٢١.٦٦٣	لوجاريتم إجمالى الأصول فى السنة السابقة	٤
٠.٢٠٠	٠.١٩٩	١.٠١١-	٠.٥١٦	١٨.٣٩٤	لوجاريتم التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية	٥
٠.٠٧١	٠.٢٥٢	١.٢٧٩-	٠.٨١٧	١٧.٦٨٧	لوجاريتم صافى الدخل قبل البنود غير العادية والإستثنائية	٦
٠.٢٠٠	٠.٠٩٣	٠.٠٥٥	٠.٠٠٦٦	٠.٠٢٥٥	تقدير الإستحقاق الإختيارى	٧

\*\*دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠١) \*\*\*دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٠١).

### يتضح من الجدول رقم (١) مايلى:

النقدية من العمليات التشغيلية ، لوجاريتم صافى الدخل قبل البنود غير العادية والإستثنائية ، ، عند مستوى معنوية أكبر من (٠.٠٥) ، بينما إتضح عدم توزيع تقدير الإستحقاق الإختيارى عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥).

• فيما يتعلق بمدخل المراجعة الخارجية الثنائية أنه بإستخدام إختبار كلومجروف سمينوف ، قد إتضح إعتدالية توزيع مؤشرات كل من: لوجاريتم التغير فى رصيد العملاء ، لوجاريتم التغير فى الإيرادات ، لوجاريتم إجمالى الأصول الثابتة الملموسة فى نهاية السنة ، لوجاريتم إجمالى الأصول فى السنة السابقة ، لوجاريتم التدفقات

التغير في رصيد العملاء ، لوغاريتم التغير في الإيرادات ، لوغاريتم إجمالي الأصول الثابتة الملموسة في نهاية السنة ، لوغاريتم التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ، لوغاريتم صافي الدخل قبل البنود غير العادية والإستثنائية ، عند مستوى معنوية أكبر من (٠.٠٥) ، بينما اتضح عدم توزيع لوغاريتم إجمالي الأصول في السنة السابقة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥).

• فيما يتعلق بمدخل المراجعة الخارجية المشتركة أنه بإستخدام إختبار كلومجروف سميرونوف ، قد إتضح إعتدالية توزيع مؤشرات كل من: لوغاريتم التغير في رصيد العملاء ، لوغاريتم التغير في الإيرادات ، لوغاريتم إجمالي الملموسة في نهاية السنة ، لوغاريتم إجمالي الأصول في السنة السابقة ، لوغاريتم التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ، لوغاريتم صافي الدخل قبل البنود غير العادية والإستثنائية ، تقدير الإستحقاق الإختياري ، عند مستوى معنوية أكبر من (٠.٠٥).

**٢/٥/٣/٧ اختبار صحة الفروض البحثية:**

يركز البحث على اختبار فرض رئيسي، وأربعة فروض فرعية، وذلك بهدف تناول مختلف أبعاد مشكلة البحث وأهدافه وذلك كما يلي:

**١: ١/٢/٥/٣/٧ الفرض الرئيسي للبحث**

**و الفروض الفرعية الثلاثة** ف ١/١ و ف ٢/١، ف ٣/١: استهدف الفرض الرئيسي للبحث قياس تأثير المراجعة الخارجية على جودة التقارير المالية، وذلك باختلاف مدخل المراجعة من خلال مؤشر إدارة الأرباح، واستهدفت الفروض الفرعية (ف ١/١،

ف ٢/١، ف ٣/١) قياس مدى التأثير الإيجابي لكل من المدخل الفردي والثنائي والمشارك على جودة التقارير المالية. ولقياس صحة الفرض الرئيسي (ف ١) والفروض الفرعية الثلاثة (ف ١/١، ف ٢/١، ف ٣/١)، تم استخدام اختبار "t-test" لعينة واحدة ، حيث تم حساب معنوية اختبار "ت" على أساس مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥) ليبدل على معنوية الفروق بين المتوسط الحسابي لمؤشر إدارة الأرباح بالعينة محل الدراسة ومعلمة المجتمع بإنحراف (± ٠.٠٥) عن القيمة المعيارية المثلى وهي الصفر بما يعنى عدم وجود إدارة للأرباح سواء بشكل إتجاه صعودى أو تنازلى متعمد، ومن ثم رفض فرض العدم القائل بأن المتوسط الحسابي لتقدير الإستحقاق الإختياري لمجتمع الدراسة قد بلغ قيمة معينة (± ٠.٠٥)، وبذلك نؤيد عدم تأثير المراجعة الخارجية على جودة التقارير المالية باختلاف مدخل المراجعة ، أما إذا كان مستوى معنوية أكبر من (٠.٠٥) دل ذلك على عدم معنوية الفروق بين المتوسط الحسابي لمؤشر إدارة الأرباح بالعينة محل الدراسة ومعلمة المجتمع بإنحراف (± ٠.٠٥) ، ومن ثم تأييد فرض العدم القائل بأن المتوسط الحسابي لتقدير الإستحقاق الإختياري بمجتمع الدراسة قد بلغ قيمة معينة (± ٠.٠٥)، وبذلك نؤيد تأثير المراجعة الخارجية على جودة التقارير المالية باختلاف مدخل المراجعة سواء كان ذلك على المستوى الفردي أو الثنائي أو المشترك. وفيما يلي نتائج اختبار الفرض الرئيسي والفروض الفرعية الثلاثة كما يلي:

جدول رقم (٢): إختبار "ت" لقياس معنوية الفروق بين عينة البحث ومجتمع الدراسة لقياس مدى تأثير المراجعة الخارجية على جودة التقارير المالية باختلاف مدخل المراجعة من خلال مؤشر إدارة الأرباح - علماً بأن معلمة المجتمع ( $\pm 0.05$ )

الخصائص	المتوسط الحسابي	الخطأ المعياري	قيمة "ت" المحسوبة	القرار	
				مستوى المعنوية	الدلالة
١- مدخل المراجعة الخارجية الفردية	٢.٣٩٥٠-	٠.٧٤٦	٣.١٤٣	٠.٠٠٤	دالة**
٢- مدخل المراجعة الخارجية الثنائية	٠.٠٧١٧-	٠.٠١٧٥	١.٢٣٨	٠.٢٢٥	غير دالة
٣- مدخل المراجعة الخارجية المشتركة	٠.٠٢٥٥	٠.٠٠٦٦	٠.٦٧٧	٠.٥٠٤	غير دالة

\*\* دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠١).

يتضح من الجدول رقم (٢) مايلي:

• فيما يتعلق بمدخل المراجعة الخارجية الثنائية أنه باستخدام إختبار "t-test" لعينة واحدة ، قد أتضح عدم وجود إختلافات ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي لمؤشر إدارة الأرباح بالعينة محل الدراسة ومعلمة المجتمع بإنحراف ( $\pm 0.05$ ) عن القيمة المعيارية المثلى وهي الصفر بما يعنى عدم وجود إدارة للأرباح سواء بشكل إتجاه صعودى أو تنازلى متعمد، ومن ثم قبول فرض العدم القائل بأن المتوسط الحسابي لتقدير الإستحقاق الإختيارى لمجتمع الدراسة قد بلغ قيمة معينة ( $\pm 0.05$ ) وبذلك نؤيد تأثير المراجعة الخارجية الثنائية على جودة التقارير المالية ، عند مستوى معنوية أكبر من (٠.٠٥).

• فيما يتعلق بمدخل المراجعة الخارجية الفردية أنه باستخدام إختبار "t-test" لعينة واحدة ، قد أتضح وجود إختلافات ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي لمؤشر إدارة الأرباح بالعينة محل الدراسة ومعلمة المجتمع بإنحراف ( $\pm 0.05$ ) عن القيمة المعيارية المثلى وهي الصفر بما يعنى عدم وجود إدارة للأرباح سواء بشكل إتجاه صعودى أو تنازلى متعمد، ومن ثم رفض فرض العدم القائل بأن المتوسط الحسابي لتقدير الإستحقاق الإختيارى لمجتمع الدراسة قد بلغ قيمة معينة ( $\pm 0.05$ ) ، وبذلك نؤيد عدم تأثير المراجعة الخارجية الفردية على جودة التقارير المالية ، عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥).

- فيما يتعلق بمدخل المراجعة الخارجية المشتركة أنه باستخدام إختبار "t-test" لعينة واحدة ، قد أتضح عدم وجود إختلافات ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي لمؤشر إدارة الأرباح بالعينة محل الدراسة ومعلمة المجتمع بإنحراف  $(\pm 0.05)$  عن القيمة المعيارية المثلى وهى الصفر بما يعنى عدم وجود إدارة للأرباح سواء بشكل إتجاه صعودى أو تنازلى متعمد، ومن ثم قبول فرض العدم القائل بأن المتوسط الحسابي لتقدير الإستحقاق الإختيارى لمجتمع الدراسة قد بلغ قيمة معينة  $(\pm 0.05)$ ، وبذلك نؤيد تأثير المراجعة الخارجية المشتركة علي جودة التقارير المالية ، عند مستوى معنوية أكبر من  $(0.05)$ .

- يخلص الباحث إلى إثبات صحة الفرض الرئيس والفروض الفرعية الثلاثة الأولى جزئياً فيما يتعلق بتأثير كل من : المراجعة الخارجية الثنائية والمشاركة عل جودة التقارير المالية ، وعدم معنوية تأثير المراجعة الخارجية الفردية على جودة التقارير المالية.

متوسط المربعات بين المجموعات

$$\text{متوسط المربعات داخل المجموعات} = \text{ف}$$

- ثم حساب معنوية اختبار "ف" على أساس مستوى معنوية أقل من  $(0.05)$  ليدل على معنوية الفروق بين مداخل المراجعة الخارجية ، ومن ثم ضرورة إجراء إختبار أقل فرق معنوى LSD لقياس معنوية الفروق بين كل متوسطين من متوسطات تقدير الإستحقاق الإختيارى على حدة وفقاً لمداخل المراجعة الخارجية ، أما إذا كان مستوى المعنوية أكبر من  $(0.05)$  دل ذلك على عدم معنوية الفروق إختلاف مداخل المراجعة الخارجية ومن ثم تجانس جودة التقارير المالية. وفيما يلي نتائج إختبار الفرض الفرعي الرابع:

جدول رقم ( ٣ ) تحليل التباين أحادي الاتجاه لقياس معنوية الفروق بين مداخل المراجعة الخارجية وجودة التقارير المالية سواء كانت على المستوى الفردي أو الثنائي أو المشترك

عينة البحث	المتوسط الحسابي	الخطأ المعياري	قيمة "ف" المحسوبة	القرار	
				مستوى المعنوية	الدالة
المستوى الفردي	٢.٣٩٥٠-	٠.٧٤٦١٧	١٠.١١١	٠.٠٠١	دالة***
المستوى الثنائي	٠.٠٧١٧-	٠.٠١٧٥٤			
المستوى المشترك	٠.٠٢٥٥	٠.٠٠٦٦٧			
Levene Statistic = 25.772***		Welch=18.340***		Brown-Forsythe= 10.111***	

\*دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠.٠٥\*\* دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠.٠١\*\*\* دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠.٠٠١

يتضح من الجدول رقم (٣) ما يلي:

- أنه لا يوجد تجانس بين مداخل المراجعة الخارجية وجودة التقارير المالية سواء كانت على المستوى الفردي أو الثنائي أو المشترك ، حيث بلغت قيمة اختبار Levene Statistic (٢٥.٧٧٢) ، وهى دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٠١).
- نظراً لعدم وجود تجانس بين مداخل المراجعة الخارجية وجودة التقارير المالية ، فقد تم استخدام اختبار كل من: Brown-& Welch Forsyth ، كتقدير أكثر كفاءة من اختبار F TEST لتحديد معنوية الفروق بين مداخل المراجعة الخارجية وجودة التقارير المالية.
- نظراً لثبوت وجود فروق معنوية بين مداخل المراجعة الخارجية وجودة التقارير المالية ، فأنه يلزم ضرورة إجراء اختبار أقل فرق معنوى لتحديد معنوية الفروق بين كل متوسطين من متوسطات تقدير الإستحقاق الإختياري على حدة وفقاً لمداخل المراجعة الخارجية

## جدول رقم ( ٤ ) إختبار أقل فرق معنوي LSD لقياس معنوية الفروق

## بين المتوسطات الحسابية لعينة البحث

الفروق بين المتوسطات الحسابية			مداخل المراجعة الخارجية
مدخل المراجعة الخارجية المشتركة	مدخل المراجعة الخارجية الثنائية	مدخل المراجعة الخارجية الفردية	
		—	مدخل المراجعة الخارجية الفردية
	—	***٢.٣٢٢٢٧-	مدخل المراجعة الخارجية الثنائية
—	٠.٠٩٧٢٠-	***٢.٤٢٠٤٦-	مدخل المراجعة الخارجية المشتركة

\*\*\* دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٠١).

(٠.٠٥)، ما يدل على تجانس جودة التقارير

المالية الثنائية والمشاركة.

ويبنى على ما سبق تأييد الفرض ٤/١ .

٤/٧ : نتائج البحث والإجابة على تساؤلاته:

تناولت مشكلة البحث مجموعة من التساؤلات، تم الإجابة عليها نظرياً وتطبيقياً على النحو التالي:

أ. ركز التساؤل الأول على ماهية جودة التقارير المالية ونماذج (مقاييس) هذه الجودة. وتم الإجابة على هذا التساؤل نظرياً، حيث خلص الباحث إلى صعوبة إيجاد تعريف شامل وقاطع لجودة هذه التقارير وأساليب تقييمها، والمهم هو أخذ وجهة نظر مستخدمي المعلومات الواردة بالتقارير المالية، وذلك عند تحديد الجودة باعتبار أن المستخدم النهائي هو الفصيل في الحكم على مدى جودة المعلومات، كما خلص الباحث إلى أن المعلومات الواردة بتلك التقارير يجب أن تتصف بالمصداقية وأن تخلو من

يتضح من الجدول رقم (٤) ما يلي:

- أنه توجد فروق معنوية بين مدخل المراجعة الخارجية الفردية ومدخل المراجعة الخارجية الثنائية ، عند مستوى معنوية اقل من (٠.٠٠١) ، لصالح مدخل المراجعة الثنائية، مما يدل على ارتفاع جودة التقارير المالية في حالة المراجعة الثنائية مقارنة بالتقارير المالية في حالة المراجعة الفردية.
- أنه توجد فروق معنوية بين مدخل المراجعة الخارجية الفردية ومدخل المراجعة الخارجية المشتركة ، عند مستوى معنوية اقل من (٠.٠٠١) ، لصالح مدخل المراجعة المشتركة، مما يدل على ارتفاع جودة التقارير المالية في حالة المراجعة المشتركة مقارنة بالتقارير المالية في حالة المراجعة الفردية.
- أنه لا توجد فروق معنوية بين مدخل المراجعة الخارجية الثنائية ومدخل المراجعة الخارجية المشتركة، عند مستوى معنوية اكبر من

الثنائية والمشاركة مما يدل على تجانس جودة التقارير المالية لكل منهما.

### ٥/٧: توصيات البحث:

في ضوء أهداف ومشكلة ومنهجية وحدود البحث، وما انتهى إليه من نتائج، يوصى الباحث بما يلي:

أ. ضرورة اهتمام الهيئة العامة للرقابة المالية، والمنوط بها تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية بالنتائج المتوصل إليها بالدراسة التطبيقية، بحيث يقوم المتخصصون بالهيئة، ممن تتوافر فيهم الخبرات المالية بالاستفادة من هذه الدراسة لقياس جودة التقارير المالية للشركات المقيمة بالبورصة ومعرفة الشركات التي تقوم بإدارة الأرباح وبالتالي معاقبتها سواء بوقف القيد أو بالشطب.

ب. ضرورة التوسع في تطبيق مدخلي المراجعة المشتركة والمراجعة الثنائية لما لهما من تأثير إيجابي على جودة التقارير المالية، والتي يعتمد عليها أصحاب المصالح، خاصة المستثمرين في الأسهم ويكون هذا التوسع عن طريق إلزام الشركات بتبني هذين المدخلين.

ج. يمكن لمراقبي الحسابات الخارجيين الاستفادة من نموذج الدراسة التطبيقية للتعرف على مدى قيام إدارات الشركات محل المراجعة بالتدخل في إدارة الأرباح من عدمه، وبالتالي ضمان جودة التقارير المالية. ويستقيم هذا التوجه مع ما يعرف بالمراجعة المهيكلة **Structured Audit**.

التحريف الجوهري. وأخيراً خلص الباحث إلى أن نماذج قياس جودة التقارير المالية أما أنها تعتمد على إدارة الأرباح وجودتها، أو جودة المستحقات، أو التحفظ المحاسبي.

ب. ركز التساؤل الثاني على علاقة مداخل المراجعة الخارجية الثلاثة وعلاقتها بجودة التقارير المالية. وتم الإجابة على هذا التساؤل نظرياً وتطبيقياً، حيث خلص الباحث من خلال استعراض عديد من الدراسات السابقة في هذا الشأن إلى وجود علاقة تأثيرية بين مداخل المراجعة وجودة التقارير المالية. وأثبتت الدراسة التطبيقية وجود هذه العلاقة من خلال اختبار الفرض الرئيسي للبحث، والفروض الفرعية الثلاثة الأولى.

ج. ركز التساؤل الثالث على اختلاف العلاقة التأثيرية بين مداخل المراجعة الخارجية وجودة التقارير المالية. وتم الإجابة على هذا التساؤل من خلال الدراسة التطبيقية، حيث اتضح عدم تأثير المراجعة الخارجية الفردية على جودة التقارير المالية، وأتضح تأثير كل من المراجعة الثنائية والمشاركة تأثيراً إيجابياً على جودة التقارير المالية وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥).

د. ركز التساؤل الرابع على مدى وجود الاختلاف في التأثير على جودة التقارير المالية باختلاف مدخل المراجعة وذلك في سوق الممارسة المهنية وبيئة الأعمال المصرية للشركات المقيمة بالبورصة، وتم الإجابة على هذا التساؤل من خلال الدراسة التطبيقية، حيث خلصت إلى ارتفاع جودة التقارير المالية في حالتي المراجعة الثنائية والمشاركة مقارنة بالمراجعة الفردية، وأنه لا توجد فروق معنوية بين مدخلي المراجعة

- د. على منشآت المحاسبة والمراجعة مراقبة أداء مراقبي الحسابات وضرورة التفتيش داخلياً على جودة المراجعة والتقارير المالية، وذلك من خلال إنشاء قسم لهذه الجودة وعلى لجان التفتيش على جودة الأداء المهني لمكاتب المحاسبة التركيز على هذا الأمر، بحيث لا يحق للمنشأة مزاوله المهنة إلا بوجود هذا القسم ضمن هيكلها التنظيمي.
- هـ. تطوير مناهج المحاسبة والمراجعة بالجامعات المصرية، بحيث تتضمن مداخل المراجعة الخارجية الثلاثة، وتأثيرها على جودة التقارير المالية. كما يجب أن تتضمن هذه المناهج دراسة الإجراءات والقوانين المنظمة لمدخلي المراجعة المشتركة والثائية.

## المراجع

### أولاً: المراجع باللغة العربية:

١. إبراهيم ، نهلة محمد السيد ، ٢٠٠٨ ، " تأثير جودة التقارير المالية علي قرارات الاستثمار في الأوراق المالية ( دراسة ميدانية ) " ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس.
٢. الجهاز المركزي للحسابات، ١٩٨٨. القانون رقم (١٤٤) الجهاز المركزي للحسابات، متاح على: <http://www.cao.gov.eg>.
٣. الديسبي ، محمد عبد القادر ، ٢٠٠٥ ، " إطار مقترح لمحددات مساهمة لجان المراجعة في تحقيق جودة التقرير المالي : دراسة تطبيقية " ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، المجلد التاسع والعشرون ، العدد الأول ، ص. ص ٤١ - ٧٤
٤. الشاطري، إيمان حسين، وحسام عبد المحسن العنقري، ٢٠٠٦. انخفاض مستوى أتعاب المراجعة وأثاره على جودة الأداء المهني - دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، م ٢٠، ١٤.
٥. تطوير مناهج المحاسبة والمراجعة بالجامعات المصرية، بحيث تتضمن مداخل المراجعة الخارجية الثلاثة، وتأثيرها على جودة التقارير المالية. كما يجب أن تتضمن هذه المناهج دراسة الإجراءات والقوانين المنظمة لمدخلي المراجعة المشتركة والثائية.
- ٦/٧: مجالات البحث المستقبلية:

في ضوء الحدود التي لازمت هذا البحث من جهة، وفي ضوء حداثة وأهمية موضوعه، وما انتهى إليه من نتائج من جهة أخرى، يعتقد الباحث بجدوى وأهمية اتجاه البحوث المستقبلية في المراجعة نحو الموضوعات التالية:

أ. دراسة أثر استخدام مدخل المراجعة على أساس الخطر Risk - Based Audit على جودة أحكام مراقبي الحسابات بشأن تحديد وتقدير المخاطر التي تتعرض لها الشركات في ظل مدخلي المراجعة المشتركة والثائية.

ب. دراسة أثر حجم منشأة المحاسبة والمراجعة وسمعة مراقب الحسابات على جودة أداء المراجعة المشتركة والثائية.

ج. مدى تأثير الإلزام من عدمه بتطبيق مدخلي المراجعة المشتركة والثائية على جودة التقارير المالية للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية.

- ٥ . الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠٠٦. قرار رئيس الهيئة العامة لسوق المال رقم (٢٠٦) بشأن إصدار النظام الأساسي لصندوق حماية المستثمر. متاح على: <http://www.efsa.gov.eg>
- ٦ . ، ٢٠٠٩. القانون رقم (١٠) بشأن تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية - متاح على: <http://www.efsa.gov.eg>
- ٧ . ، ٢٠٠١. القانون رقم (١٤٨) التمويل العقاري - متاح على: <http://www.efsa.gov.eg>
- ٨ . ، ٢٠١٣. قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٧٢) بشأن الضوابط التنظيمية والرقابية لنشاط التخصيم: متاح على: <http://www.efsa.gov.eg>
- ٩ . جمعه، على سعد الدين، ٢٠٠٩. قياس التركيز في سوق خدمات المراجعة في مصر وأثره على جودة عملية المراجعة مع دراسة تطبيقية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية.
- ١٠ . خليل، محمد أحمد، ٢٠٠٥. دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية - دراسة نظرية تطبيقية. مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة - جامعة الزقازيق، العدد الأول، ص ٧٢٣-٧٨٢.
- ١١ . سامي، مجدي محمد، ٢٠٠٠، " نحو إطار مرجعي لتقييم جودة المعلومات المحاسبية"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثاني، الجزء الأول، يولييه، ص . ص ٤٢٤ - ٤٥٥ .
- ١٢ . شحاته، أحمد بسيوني، ومحمد عبد الحميد طاحون، ٢٠١١. المحاسبة المالية المتقدمة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والدولية والأمريكية. كلية التجارة. جامعة الإسكندرية.
- ١٣ . صليب، ليلي عزيز، ٢٠٠٤، " دراسة إنتقادية لقرار إنشاء لجان المراجعة المصرية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، ص . ص ١٠٩ - ١٣٥ .
- ١٤ . عبد الفتاح، سعيد توفيق أحمد، ٢٠١٣. علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية - دراسة اختبارية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة - جامعة الزقازيق.
- ١٥ . عبد القادر، أحمد محمد عبد الهادي، ٢٠١٤. تأثير المدخل الحقيقي لإدارة الأرباح على الأداء التشغيلي المستقبلي للشركات - مع دراسة تطبيقية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية.
- ١٦ . عبيد الله، فائزة محمود محمد، ٢٠٠٥، " إطار مقترح لتحسين جودة التقارير الخارجية عن أعمال المنشأة في ظل استخدام نظام

لاستثمارها. متاح على: <http://www.investment.gov.eg>

٢٢. ، ٢٠١٤. قرار رقم (٢٢) بشأن تعديل

بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادر بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم (١٣٥) لسنة (١٩٩٣). متاح على: <http://www.efsa.gov.eg>

٢٣. وزارة التجارة والصناعة، ١٩٨١. القانون رقم (١٠) الإشراف على الرقابة على التأمين. متاح على: <http://www.mfti.gov.eg>

٢٤. ، ١٩٨١. القانون رقم (١٥٩) شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة. متاح على: <http://www.mfti.gov.eg>

٢٥. ، ١٩٩٢. القانون رقم (٩٥) سوق رأس المال. متاح على: <http://www.mfti.gov.eg>

٢٦. ، ٢٠٠٠. القانون رقم (٩٣) الإيداع والقيود المركزي لأوراق المالية. متاح على: <http://www.mfti.gov.eg>

٢٧. ، ٢٠٠٣. القانون رقم (٨٨) البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد.

متاح على: <http://www.mfti.gov.eg>

قياس الأداء المتوازن مع دراسة تطبيقية " ، رسالة دكتوراه في المحاسبة ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية.

١٧. علي، عبد الوهاب نصر، ٢٠٠٩. خدمات مراقب الحسابات لسوق المال - المتطلبات المهنية ومشاكل الممارسة العملية في ضوء معايير المراجعة المصرية والدولية والأمريكية - الجزء الأول، الإسكندرية، الدار الجامعية.

١٨. عيسى، سمير كامل، ٢٠٠٨. أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح - مع دراسة تطبيقية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية. كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، العدد الثاني - المجلد الخامس والأربعون، ص ١ - ٤٧.

١٩. محمود، محمد أحمد حنفي، ٢٠١٠. دراسة أثر ظاهرة إدارة الأرباح على جودة القوائم المالية - مع دراسة تطبيقية. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية.

٢٠. مشايط، نعمة حرب، ٢٠٠٦، " دراسة تحليلية للعلاقة بين التكوين الأخلاقي والسلوكي للمحاسب وجودة التقارير المالية مع دراسة تجريبية " ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية.

٢١. وزارة الاستثمار، ١٩٨٨. القانون رقم (١٤٦) الشركات العاملة في مجال تلقي الأموال

## ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

1. Alanezi, F. S., Alfaraih, M. M., Alra-shaid, E. A., & Albolushi, S. S. (2012). Dual/joint auditors and the level of compliance with international financial reporting standards (IFRS-required disclosure): The case of financial institutions in Kuwait. **Journal of Economic and Administrative Sciences**, 28(2), 109-129.
2. Alfaraih, M., and F. Alanezi. 2012. The Effectiveness of joint auditor requirements in promoting corporate disclosure quality. **Arab Journal of Administrative Sciences** 19(2): 245-270.
3. Alsadoun, N., and Y. Aljabr. 2014. Joint Audit and Cost of Equity Capital: Evidence from Saudi Arabia. **Working Paper Available online at: [www.google.com](http://www.google.com)**.
4. André, P., G. Broye, C. Pong, and A. Schatt, 2013. Are joint audits associated with higher audit fees?. **Working Paper Available online at: [www.ssrn.com](http://www.ssrn.com)**.
5. Arens, A. A., R. J. Elder, and M. S. Beasley. 2011. **Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach**, 14th edition, Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.
6. Baldauf, J., and R. Steckel. 2012. Joint Audit and Accuracy of the Auditor's Report: An Empirical Study. **International Journal of Economic Sciences and Applied Research** 5- (2): 7-42.
7. Balsam, S., J. Krishnan, and J.S. Young. 2003. Auditor Industry Specialization and the Earnings Response Coefficient. **Working Paper** available at SSRN150591.
8. Basu, S. 1997. The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings. **Journal of accounting and economics** 24 (1): 3-37.
9. Benali, A. 2013. The Shareholders Confidence and Effectiveness of the Joint Auditors: Empirical Validation in the French Context. **International Journal of Business & Management** 8(1-1): 76-84.
10. Chen, K. Y., Lin, K. L., & Zhou, J. (2005). Audit quality and earnings management for Taiwan IPO firms. **Managerial Auditing Journal**, 20-(1), 86-104.
11. DeAngelo, L.E. 1981. Auditor Size and Audit Quality. **Journal of Accounting and Economics**. Vol. 3, No. 3: 183-199
12. Dechow, M. .1994. Accounting earnings and cash flows as measures of firm performance: The role of accounting accruals, **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 18, No.1(July):3-42.
13. Deng, M., T. Lu, D. Simunic, and M. Ye. 2013. Do joint audits improve or impair audit quality?. **Working Paper Available at: [www.google.com](http://www.google.com)**.

14. Fargher N., Taylor, M. H. and Simon D.T. (2001). "The Demand of Auditor Reputation Across International Markets for Audit Services", **The International Journal of Accounting**, 36 (4): 407-421.
15. Francis, J. R., C. Richard, and A. Vanstraelen. 2009. Assessing France's joint audit requirement: are two heads better than one?. **Auditing: A Journal of Practice & Theory** 28(2): 35-63.
16. Givoly, D., C. Hayan and S. Katz. 2009. Does public ownership of equity improve earnings quality?, <http://papers.ssrn.com/abstract=981426> (March) : 1-48.
17. Holm, C., and F. Thinggaard. 2011. Joint audits—benefit or burden?. **Working Paper Available at: [www.ssrn.com](http://www.ssrn.com)**.
18. Ittonen, K., and P. Tronnes. 2012. Benefits and Costs of appointing two audit engagement partners. **Working Paper Available at: [www.google.com](http://www.google.com)**.
19. Juhl, S., Jubb, C. A., & Houghton, K. A. (2007). Earnings management and the audit opinion: evidence from Malaysia. **Managerial Auditing Journal**, 22(7), 688-715.
20. Karjalainen, J. 2011. Audit quality and cost of debt capital for private firms: evidence from Finland. **International Journal of Auditing** 15(1): 88–108.
21. Khatab, G. S. 2013. The Effect of Joint Audit and Audit Rotation on the Firm's Value. **International Business Research Conference Available online at: [www.google.com](http://www.google.com)**.
22. Kim, J., R. Chung, and M. Firth. 2003. Auditor Conservatism, Asymmetric Monitoring and Earnings Management. *Contemporary Accounting Research*. Vol. 20, No. 2: 323.
23. Krishnan, G. V. 2003. Audit quality and the pricing of discretionary accruals. **Auditing: A Journal of Practice & Theory**- 22 : 109-126.
24. Lesage, C., N. Ratzinger-Sakel, and J. Kettunen. 2012. Struggle over joint audit: on behalf of public interest?. **Working Paper Available at [www.ssrn.com](http://www.ssrn.com)**.
25. Lin, C. J., Lin, H. L., & Yen, A. R. (2014). Dual audit, audit firm independence, and auditor conservatism. **Review of Accounting and Finance**, 13-(1), 65-87.
26. Lobo, G., L. Paugam, D. Zhang, and J. F. Casta. 2013. Effect of Joint Auditor Pair Composition on Conservatism: Evidence from Impairment Tests. **Working Paper Available at [www.ssrn.com](http://www.ssrn.com)**
27. Marmousez, S. 2009. The choice of joint-auditors and earnings quality: Evidence from French listed companies. **Working Paper Available at [www.ssrn.com](http://www.ssrn.com)**.
28. Marmousez, S. 2012. Examining a French Exception; the determinants of the choice of joint auditors (in French). **Comptabilite-Contrôle Audit** 18(1): 121.
29. Paugam, L., and J. Casta. 2012. Assessing joint audit efficiency:

evidence from impairment testing disclosures. **Working Paper Available online at:**

[www.google.com](http://www.google.com).

31. Ratzinger-Sakel, N., S. Audouset-Coulier, J. Kettunen, and C. Lesage. 2013. Joint Audit: Issues and Challenges for Researchers and Policy-Makers. **Accounting in Europe**. 10 (2): 175-199.
32. Tang, Q., Chen, H. and Lin, Z., 2008, "Financial Reporting Quality and Investor Protection: A Global Investigation", **School of Accounting, University of Western Sydney, Penrith South, Australia**, Electronic copy available at: <http://ssrn.com/abstract=1290910> , 20 October , P.P. 1 – 50 .
33. Verdi, R. 2006. Financial reporting quality and investment efficiency. **Working Paper Available online at: [ww-w.goo-gle.com](http://www-w.goo-gle.com).**
34. Yu, C. and K. Sivaram .2008. On the association between corporate governance and earnings quality, <http://papers.ssrn.com/abstract=1014243> (April) : 1-36.
35. Yu, F. 2006. Corporate Governance and earning management, <http://home.unchi-cago.edu/fangvu/cg.em.pdf> (June): 1-32.
36. Zerni, M., H. Elina, T. Jarvinen, and L. Niemi. 2012. Do joint audits improve audit quality? Evidence from voluntary joint audits. **European Accounting Review** 21(4): 731-765.

## الملاحق

### Regression

**Variables Entered/Removed<sup>a</sup>**

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	PPE_AT, AT_1, REV_AT <sup>a</sup>	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: TA

**Model Summary**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.825 <sup>a</sup>	.681	.644	4.31630

a. Predictors: (Constant), PPE\_AT, AT\_1, REV\_AT

**ANOVA<sup>b</sup>**

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1033.050	3	344.350	18.483	.000 <sup>a</sup>
	Residual	484.393	26	18.630		
	Total	1517.443	29			

a. Predictors: (Constant), PPE\_AT, AT\_1, REV\_AT

b. Dependent Variable: TA

**Coefficients<sup>a</sup>**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-2.393	1.160		-2.063	.049
	AT_1	387741770.553	52961808	.843	7.321	.000
	REV_AT	-.180	3.714	-.006	-.048	.962
	PPE_AT	25.847	38.807	.080	.666	.511

a. Dependent Variable: TA

### T-Test

**One-Sample Statistics**

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
DA	30	-2.3950	4.08696	.74617

**One-Sample Test**

	Test Value = -0.05					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
DA	-3.143	29	.004	-2.34499	-3.8711	-.8189

## Explore

Descriptives			Statistic	Std. Error
LNX1	Mean		13.2716	
	95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	11.3517	.89515
		Upper Bound	15.1915	
	5% Trimmed Mean		13.3243	
	Median		14.0533	
	Variance		12.019	
	Std. Deviation		3.46690	
	Minimum		7.25	
	Maximum		18.35	
	Range		11.10	
	Interquartile Range		3.75	
	Skewness		-.279	.580
	Kurtosis		-.735	1.121
LNX2	Mean		16.7405	
	95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	15.5494	.55535
		Upper Bound	17.9316	
	5% Trimmed Mean		16.8480	
	Median		17.1597	
	Variance		4.626	
	Std. Deviation		2.15085	
	Minimum		12.34	
	Maximum		19.21	
	Range		6.86	
	Interquartile Range		4.44	
	Skewness		-.653	.580
	Kurtosis		-.643	1.121
LNX3	Mean		19.0886	
	95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	18.2718	.38084
		Upper Bound	19.9054	
	5% Trimmed Mean		19.1166	
	Median		19.0146	
	Variance		2.176	
	Std. Deviation		1.47498	
	Minimum		16.51	
	Maximum		21.16	
	Range		4.66	
	Interquartile Range		2.48	
	Skewness		-.061	.580
	Kurtosis		-1.076	1.121
LNX4	Mean		19.6581	
	95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	18.8147	.39325
		Upper Bound	20.5015	
	5% Trimmed Mean		19.7108	
	Median		19.5558	
	Variance		2.320	
	Std. Deviation		1.52303	
	Minimum		16.84	
	Maximum		21.53	
	Range		4.70	
	Interquartile Range		2.32	
	Skewness		-.358	.580
	Kurtosis		-.934	1.121
LNX5	Mean		17.2975	
	95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	16.1023	.55728
		Upper Bound	18.4927	
	5% Trimmed Mean		17.4164	
	Median		17.5324	
	Variance		4.658	
	Std. Deviation		2.15833	
	Minimum		12.58	
	Maximum		19.87	
	Range		7.29	
	Interquartile Range		1.80	
	Skewness		-.940	.580
	Kurtosis		.342	1.121
LNX6	Mean		17.3768	
	95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	16.1309	.58090
		Upper Bound	18.6227	
	5% Trimmed Mean		17.5203	
	Median		17.2536	
	Variance		5.062	
	Std. Deviation		2.24982	
	Minimum		12.08	
	Maximum		20.09	
	Range		8.01	
	Interquartile Range		2.69	
	Skewness		-1.072	.580
	Kurtosis		.963	1.121

## Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov <sup>a</sup>			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
LNx1	.123	15	.200*	.943	15	.426
LNx2	.131	15	.200*	.914	15	.155
LNx3	.124	15	.200*	.952	15	.550
LNx4	.162	15	.200*	.936	15	.331
LNx5	.209	15	.077	.894	15	.078
LNx6	.188	15	.158	.905	15	.115

\*. This is a low er bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

## Explore

## Descriptives

		Statistic	Std. Error
DA	Mean	-2.3950	.74617
	95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound Upper Bound	
		-3.9211 -.8689	
	5% Trimmed Mean	-2.4938	
	Median	-1.7324	
	Variance	16.703	
	Std. Deviation	4.08696	
	Minimum	-10.74	
	Maximum	8.08	
	Range	18.82	
	Interquartile Range	4.11	
	Skewness	.107	.427
	Kurtosis	1.733	.833

## Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov <sup>a</sup>			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
DA	.225	30	.000	.890	30	.005

a. Lilliefors Significance Correction

## Regression

**Variables Entered/Removed<sup>a</sup>**

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	PPE_AT, REV_AT, AT_1	.	Enter

- a. All requested variables entered.  
b. Dependent Variable: TA

**Model Summary**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.750 <sup>a</sup>	.562	.512	.10115

- a. Predictors: (Constant), PPE\_AT, REV\_AT, AT\_1

**ANOVA<sup>b</sup>**

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.342	3	.114	11.131	.000 <sup>a</sup>
	Residual	.266	26	.010		
	Total	.608	29			

- a. Predictors: (Constant), PPE\_AT, REV\_AT, AT\_1  
b. Dependent Variable: TA

**Coefficients<sup>a</sup>**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.074	.030		-2.487	.020
	AT_1	5317059	10856377	.064	.490	.628
	REV_AT	.310	.061	.663	5.094	.000
	PPE_AT	1.730	.787	.289	2.200	.037

- a. Dependent Variable: TA

## T-Test

**One-Sample Statistics**

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
DA	30	-.0717	.09607	.01754

**One-Sample Test**

Test Value = -0.05						
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
DA	-1.238	29	.225	-.02172	-.0576	.0142

## Explore

Descriptives			Statistic	Std. Error
LNx1	Mean		15.2172	.89142
	95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	13.2006	
		Upper Bound	17.2337	
	5% Trimmed Mean		15.0922	
	Median		14.8156	
	Variance		7.946	
	Std. Deviation		2.81893	
	Minimum		11.91	
	Maximum		20.77	
	Range		8.86	
	Interquartile Range		4.25	
	Skewness		.716	
	Kurtosis		-.091	
	LNx2	Mean		
95% Confidence Interval for Mean		Lower Bound	17.3948	
		Upper Bound	19.5903	
5% Trimmed Mean			18.4538	
Median			17.8320	
Variance			2.355	
Std. Deviation			1.53459	
Minimum			16.86	
Maximum			20.82	
Range			3.96	
Interquartile Range			3.01	
Skewness			.531	
Kurtosis			-1.525	
LNx3		Mean		19.4612
	95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	18.0435	
		Upper Bound	20.8789	
	5% Trimmed Mean		19.3787	
	Median		18.9928	
	Variance		3.927	
	Std. Deviation		1.98179	
	Minimum		16.57	
	Maximum		23.84	
	Range		7.28	
	Interquartile Range		2.50	
	Skewness		1.073	
	Kurtosis		2.044	
	LNx4	Mean		20.4319
95% Confidence Interval for Mean		Lower Bound	19.2450	
		Upper Bound	21.6189	
5% Trimmed Mean			20.2953	
Median			19.7201	
Variance			2.753	
Std. Deviation			1.65921	
Minimum			19.12	
Maximum			24.20	
Range			5.08	
Interquartile Range			2.52	
Skewness			1.570	
Kurtosis			1.937	
LNx5		Mean		18.2836
	95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	16.7310	
		Upper Bound	19.8361	
	5% Trimmed Mean		18.2648	
	Median		17.7532	
	Variance		4.710	
	Std. Deviation		2.17032	
	Minimum		15.49	
	Maximum		21.42	
	Range		5.93	
	Interquartile Range		4.55	
	Skewness		.503	
	Kurtosis		-1.329	
	LNx6	Mean		17.9309
95% Confidence Interval for Mean		Lower Bound	16.1983	
		Upper Bound	19.6636	
5% Trimmed Mean			17.9072	
Median			17.2605	
Variance			5.867	
Std. Deviation			2.42209	
Minimum			14.48	
Maximum			21.81	
Range			7.33	
Interquartile Range			4.51	
Skewness			.459	
Kurtosis			-.903	

## Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov <sup>a</sup>			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
LNX1	.182	10	.200*	.929	10	.437
LNX2	.222	10	.175	.872	10	.104
LNX3	.200	10	.200*	.920	10	.354
LNX4	.318	10	.005	.779	10	.008
LNX5	.196	10	.200*	.885	10	.148
LNX6	.221	10	.181	.920	10	.357

\*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

## Explore

## Descriptives

			Statistic	Std. Error
DA	Mean		-.0717	.01754
	95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	-.1076	
		Upper Bound	-.0358	
	5% Trimmed Mean		-.0751	
	Median		-.0611	
	Variance		.009	
	Std. Deviation		.09607	
	Minimum		-.23	
	Maximum		.15	
	Range		.38	
	Interquartile Range		.15	
	Skewness		.277	.427
	Kurtosis		.078	.833

## Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov <sup>a</sup>			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
DA	.147	30	.098	.952	30	.193

a. Lilliefors Significance Correction

## Regression

**Variables Entered/Removed<sup>a</sup>**

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	PPE_AT, REV_AT, TA_1	.	Enter

- a. All requested variables entered.  
b. Dependent Variable: TA

**Model Summary**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.530 <sup>a</sup>	.281	.198	.04304

- a. Predictors: (Constant), PPE\_AT, REV\_AT, TA\_1

**ANOVA<sup>b</sup>**

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.019	3	.006	3.381	.033 <sup>a</sup>
	Residual	.048	26	.002		
	Total	.067	29			

- a. Predictors: (Constant), PPE\_AT, REV\_AT, TA\_1  
b. Dependent Variable: TA

**Coefficients<sup>a</sup>**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.029	.019		1.540	.136
	TA_1	1079363	6096962	.031	.177	.861
	REV_AT	.092	.066	.234	1.390	.176
	PPE_AT	-.089	.031	-.494	-2.877	.008

- a. Dependent Variable: TA

## T-Test

**One-Sample Statistics**

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
DA	30	.0255	.03656	.00667

**One-Sample Test**

	Test Value = 0.03					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
DA	-0.677	29	.504	-.00452	-.0182	.0091

## Explore

Descriptives			Statistic	Std. Error	
LNx1	Mean		16.2337	.94982	
	95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	14.0851		
		Upper Bound	18.3824		
	5% Trimmed Mean		16.3840		
	Median		16.5237		
	Variance		9.022		
	Std. Deviation		3.00358		
	Minimum		9.10		
	Maximum		20.66		
	Range		11.55		
	Interquartile Range		2.78		
	Skewness		-1.354		.687
	Kurtosis		3.694		1.334
LNx2	Mean		18.4886	.46905	
	95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	17.4275		
		Upper Bound	19.5496		
	5% Trimmed Mean		18.5066		
	Median		18.4626		
	Variance		2.200		
	Std. Deviation		1.48328		
	Minimum		16.40		
	Maximum		20.26		
	Range		3.86		
	Interquartile Range		2.91		
	Skewness		-.106		.687
	Kurtosis		-1.860		1.334
LNx3	Mean		20.9991	.33453	
	95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	20.2424		
		Upper Bound	21.7559		
	5% Trimmed Mean		20.9947		
	Median		21.3769		
	Variance		1.119		
	Std. Deviation		1.05789		
	Minimum		19.60		
	Maximum		22.47		
	Range		2.87		
	Interquartile Range		2.09		
	Skewness		-.251		.687
	Kurtosis		-1.627		1.334
LNx4	Mean		21.6629	.48151	
	95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	20.5737		
		Upper Bound	22.7521		
	5% Trimmed Mean		21.5796		
	Median		21.7485		
	Variance		2.318		
	Std. Deviation		1.52266		
	Minimum		20.10		
	Maximum		24.73		
	Range		4.63		
	Interquartile Range		2.41		
	Skewness		.710		.687
	Kurtosis		.120		1.334
LNx5	Mean		18.3944	.51553	
	95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	17.2282		
		Upper Bound	19.5606		
	5% Trimmed Mean		18.4953		
	Median		18.0649		
	Variance		2.658		
	Std. Deviation		1.63024		
	Minimum		14.82		
	Maximum		20.15		
	Range		5.33		
	Interquartile Range		2.17		
	Skewness		-1.011		.687
	Kurtosis		1.492		1.334
LNx6	Mean		17.6869	.81706	
	95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	15.8385		
		Upper Bound	19.5352		
	5% Trimmed Mean		17.8622		
	Median		18.5267		
	Variance		6.676		
	Std. Deviation		2.58378		
	Minimum		11.93		
	Maximum		20.29		
	Range		8.36		
	Interquartile Range		3.27		
	Skewness		-1.279		.687
	Kurtosis		1.600		1.334

## Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov <sup>a</sup>			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
LNx1	.239	10	.112	.878	10	.123
LNx2	.201	10	.200*	.889	10	.164
LNx3	.209	10	.200*	.894	10	.189
LNx4	.183	10	.200*	.874	10	.111
LNx5	.199	10	.200*	.865	10	.088
LNx6	.252	10	.071	.859	10	.073

\*. This is a low er bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

## Explore

## Descriptives

			Statistic	Std. Error
DA	Mean		.0255	.00667
	95% Confidence Interval for Mean	Low er Bound	.0118	
		Upper Bound	.0391	
	5% Trimmed Mean		.0255	
	Median		.0261	
	Variance		.001	
	Std. Deviation		.03656	
	Minimum		-.07	
	Maximum		.13	
	Range		.19	
	Interquartile Range		.04	
	Skew ness		.055	.427
	Kurtosis		1.689	.833

## Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov <sup>a</sup>			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
DA	.093	30	.200*	.968	30	.499

\*. This is a low er bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

**Oneway****Descriptives**

DA

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
فردى	30	-2.3950	4.08696	.74617	-3.9211	-.8689	-10.74	8.08
ثنائى	30	-.0717	.09607	.01754	-.1076	-.0358	-.23	.15
مشترك	30	.0255	.03656	.00667	.0118	.0391	-.07	.13
Total	90	-.8137	2.59073	.27309	-1.3564	-.2711	-10.74	8.08

**Test of Homogeneity of Variances**

DA

Levene Statistic	df1	df2	Sig.
25.772	2	87	.000

**ANOVA**

DA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	112.657	2	56.328	10.111	.000
Within Groups	484.700	87	5.571		
Total	597.356	89			

**Robust Tests of Equality of Means**

DA

	Statistic <sup>a</sup>	df1	df2	Sig.
Welch	18.340	2	43.473	.000
Brown-Forsythe	10.111	2	29.037	.000

a. Asymptotically F distributed.

**Post Hoc Tests**

## Multiple Comparisons

Dependent Variable: DA

LSD

(I) GROUPS	(J) GROUPS	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
فردى	ثنائى	-2.32327*	.60944	.000	-3.5346	-1.1119
	مشترك	-2.42046*	.60944	.000	-3.6318	-1.2091
ثنائى	فردى	2.32327*	.60944	.000	1.1119	3.5346
	مشترك	-.09720	.60944	.874	-1.3085	1.1141
مشترك	فردى	2.42046*	.60944	.000	1.2091	3.6318
	ثنائى	.09720	.60944	.874	-1.1141	1.3085

\*. The mean difference is significant at the .05 level.

## Means Plots

